

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٨١**

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورونتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة غيرغوار فان هآرن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2018/926)

1833772 (A)







رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين وغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2018/938)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت دولة بوليفيا المتعددة القوميات والصين والاتحاد الروسي وغينيا الاستوائية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/938) أعربوا فيها عن اعتراضهم على عقد هذه الجلسة للمجلس للاستماع إلى إحاطة من رئيس بعثة تقصي الحقائق في ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتقسيم العمل فيما بينهما. تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. ويجب ألا يتدخل في قضايا حقوق الإنسان التي تخص بلد معين. وبعثة تقصي الحقائق بشأن ميانمار آلية خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان ولا تملك ولاية لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وليس هناك سابقة دعا فيها مجلس الأمن آلية خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان تعنى بمسألة قطرية محددة إلى تقديم إحاطة. وبتلقي إحاطة من بعثة تقصي الحقائق، يتعدى مجلس الأمن على ولايات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وينتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويضعف مسؤوليات والأدوار المنوطة بمختلف هيئات الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة.

وعندما يتعلق الأمر بمسألة ولاية راخين، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء، ويجب أن يساعد أي إجراء يتخذه على حل هذه المسألة. الضغط من أجل تقديم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان إحاطة في مجلس الأمن سيعطل ويقوض عملية الحوار الجارية. ولا يساعد على تسوية المسألة في ولاية راخين، بل يزيد من تعقيدها ويتعارض مع عملية إيجاد تسوية. لذلك نعارض عقد هذه الجلسة والاستماع إلى هذه الإحاطة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أفهم أن السفير الروسي قد يرغب أيضا في التكلم، لذلك يسرني أن يبدأ في التكلم إذا كان يود ذلك. سأتكلم بعده.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أردنا شرح موقفنا فيما يتعلق باقتراح بعض أعضاء المجلس الاستماع إلى إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تقرير رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار (A/HRC/39/64). نعتقد أن هذا القرار سيكون خطأ ومن شأنه أن يشكل سابقة سلبية بالنسبة لمستقبل عمل مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالرسالة المشتركة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من تسع دول أعضاء (S/2018/926) بطلب عقد هذه الإحاطة، نرى أن شكلها في حد ذاته هو ما قد يطلق عليه ابتكارا في أعمال مجلس الأمن. ولننقل ما هو، إنه ليس سوى لي ذراع، يبين فيه مقدمو الرسالة لبقيتنا أن النتيجة المحتملة لتصويت إجرائي على هذا الطلب من الناحية العملية محددة سلفا. ونعتقد أن الوفود التي وقعت الرسالة تعي أنها تنسف إمكانية توافق الآراء في مجلس الأمن. تكمن قيمة العمل الجماعي للمجلس في الإجماع على قراراته. وبدلا من السعي المشترك إلى إيجاد حل طويل الأمد لمشكلة لاجئي الروهينغيا، يجبر هؤلاء الأعضاء المجلس على الانخراط في دبلوماسية مكبرات الصوت.

إن وفد الولايات المتحدة، الذي أيد فعلا عقد الإحاطة الإعلامية اليوم بأن وجه دعوة إلى المسؤول عن تقديم الإحاطات

الإعلامية بمجلس حقوق الإنسان، أعلن مؤخرا أنه سيغادر مجلس حقوق الإنسان، وشفع ذلك الإعلان بقدر كبير من الانتقاد. ولكن ها قد تبين الآن أن مجلس حقوق الإنسان مفيد في نهاية المطاف. أليس جليا أن هذا معيار مزدوج؟.

إننا نعتقد أن عمل بعثة تقصي الحقائق بشأن ميانمار ضار ويؤدي إلى نتائج عكسية. فليس لديها معلومات موثوقة عن ما يجري مع الروهينغيا، على نحو ما قاله أمس خبراؤنا وخبراء آخرون في حوار مع بعثة تقصي الحقائق في اللجنة الثالثة. ولذا ففي ضوء ما تقدم، نعتقد أن تقرير البعثة لم يتم إعداده على النحو المطلوب، ومتحيز، وإن فكرة الرمي بما يسمى باستنتاجاته إلى مجلس الأمن ضارة بشكل جلي. وعلاوة على ذلك، فبما أن التقرير نوقش في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة، لا نرى أي قيمة مضافة للنظر فيه هنا في مجلس الأمن. ذلك إذا أردنا فعلا، لا قولا، تجنب ازدواجية الجهود التي تبذلها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن مناقشة التقرير في المجلس قد يلقي بظلال من الشك على اختصاص مجلس حقوق الإنسان، الذي تعد البعثة مسؤولة أمامه.

ونود أن نشدد مرة أخرى، على أن مفتاح حل مشكلة اللاجئين الروهينغيا يتمثل في التعاون الثنائي بين ميانمار وبنغلاديش. ودور المجتمع الدولي يتمثل في توفير المساعدة لنايبيداو ودكا في تنفيذ الاتفاقات القائمة.

وفي ضوء ذلك، سنصوت معارضين لعقد الإحاطة المقترحة لمناقشة استنتاجات بعثة تقصي الحقائق بشأن ميانمار، وندعو الوفود الأخرى إلى أن تفعل نفس الشيء.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن المملكة المتحدة، وكوت ديفوار، وفرنسا، والكويت، وهولندا، وبيرو، وبولندا، والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة الرئيسة، لقد قرأنا بعناية الرسالة التي وجهتموها أنتم وزملاؤكم الآخرون في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2018/938).

وقد طلبنا من رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار تقديم إحاطة إعلامية لنا اليوم. والتقرير الذي أصدرته البعثة (A/HRC/39/64) هو الوصف الأكثر حجية وشمولا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في البلد منذ عام ٢٠١١. فهو يصف خصوصا تفاصيل الأحداث التي وقعت في ولاية راخين في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، ونحو ذلك التاريخ، وأدت إلى نزوح أكثر من ٧٢٥ ٠٠٠ من اللاجئين عبر الحدود الدولية إلى بنغلاديش.

وكما استمعنا، فإن النتائج التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق تعد من أخطرها طبيعة. ويخلص التقرير إلى ارتكاب ”انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان“ و”انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي“ في ميانمار منذ عام ٢٠١١، وأن العديد من هذه الانتهاكات ”يرقى بلا شك إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي“.

ويقدم التقرير توصية محددة إلى مجلس الأمن لضمان المساءلة بموجب القانون الدولي عن الجرائم التي ارتكبت في ميانمار. إن ضمان منع الجرائم من قبيل – الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – هو أحد الأسباب التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في المقام الأول. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نواجه اليوم حالة، من الواضح أنها تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وهناك كذلك طلب محدد بأن يتصرف المجلس.

ولذلك فإن من مسؤولية مجلس الأمن، تماما ودونما شك، النظر في الادعاءات المتعلقة بأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، والمتصلة بالحالة، والتداول بشأن كيفية المضي قدما، ولذا فإننا نصوت لصالح عقد هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/926، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من ممثلي كوت ديفوار،

وفرنسا، والكويت، وهولندا، وبيرو، وبولندا، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى رئيسة مجلس الأمن، والوثيقة S/2018/938، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الممثلين الدائمين لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين، وغينيا الاستوائية والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيسة مجلس الأمن.

وفي ضوء الآراء المعرب عنها في الوثيقتين S/2018/926 و S/2018/938، والتعليقات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، أعتزم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

وبناء على ذلك، أطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين.

الممتنعون:

إثيوبيا، وكازاخستان، وغينيا الاستوائية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ٩ أصوات مؤيدة مقابل ٣ أصوات معارضة، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

صوتت بوليفيا معارضة لعقد هذا الاجتماع بسبب عدم وجود سابقة لآلية خاصة لمجلس حقوق الإنسان لتقديم تقرير بشأن بلد محدد يتعلق بأنشطته إلى مجلس الأمن دون الإشارة إلى أن هذا التقرير ليس جزءا من ولاية بعثة تقصي الحقائق المذكورة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح مهام وتقسيم العمل بين جميع الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا. ولذلك، من المهم احترام ولاية كل هيئة من أجل تجنب التداخل والازدواجية أو التدخل في أعمالها أو إضعاف العمل الذي تقوم به تلك الهيئات، سواء كانت الجمعية العامة، أو مجلس حقوق الإنسان، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الأمن. واستنادا إلى هذا الفهم يقرر الميثاق بعبارات لا لبس فيها أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فليس هذا بالمكان المناسب لمعالجة مسائل من قبيل حقوق الإنسان، لأن تلك المسائل لها محفلها الخاص للنقاش والدراسة والمناقشة داخل الهيئة المتخصصة المعنية، وهي مجلس حقوق الإنسان. وهذا لا ينتقص بأي حال من خطورة المسألة المطروحة أو أهمية التعامل معها في المحافل المناسبة.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

نظرا لاعتماد جدول الأعمال المؤقت، سأعلق الجلسة الآن لفترة قصيرة، وبعد ذلك سنواصل نظرنا في البند المدرج في جدول أعمالنا.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد داروسمان.

السيد داروسمان (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي في الوقت المناسب لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن.

إن المجلس على علم بأحدث تقاريرنا المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/64)، بما في ذلك ٤٤٤ صفحة من نتائجنا التفصيلية، وإثبات وقائع وظروف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يزعم ارتكابها مؤخرا في ميانمار، استنادا إلى تحقيق تقيد بشكل دقيق بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتقصي الحقائق. فقد عملنا لأكثر من عام على جمع المعلومات والتثبت منها وتقدير صحتها وتحليلها في ضوء القانون الواجب التطبيق بروح الموضوعية والحياد. وندعو جميع الأشخاص الذين يدعون أن تقريرنا أحادي الجانب أو يستند إلى مصدر وحيد قراءة الصفحات الـ ٤٤٤، بما في ذلك سرد كامل لمنهجيتنا.

ويصف تقريرنا الحوادث التي وقعت مؤخرا في ولاية راخين بأنها كارثة لحقوق الإنسان كانت متوقعة ومخططة. وستكون لها آثار شديدة على العديد من الأجيال المقبلة، إن لم يكن إلى الأبد. ويصف التقرير بالتفصيل ما يسمى بعمليات التطهير التي قام بها تاتماداو (جيش ميانمار) في ست قرى، واتسمت بوقوع مذابح واسعة النطاق وعمليات قتل أخرى للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، فضلا عن الاغتصاب الجماعي والحرق والنهب.

وتحققت البعثة من عمليات مماثلة جرت في ٥٤ مواقعا منفصلا في جميع أنحاء ولاية راخين الشمالية. ولاذ بالفرار أكثر من ٠٠٠ ٧٢٥ من أفراد طائفة الروهينغيا. ودمرت ٣٩٢ قرية على الأقل تدميرا جزئيا أو كليا. إن التقديرات التي تفيد بوقوع ٠٠٠ ١٠ حالات وفاة في صفوف الروهينغيا تقديرات متحفظة. فقد كانت تلك الهجمات واسعة النطاق ومنهجية، وكانت طريقة عملها في جميع أنحاء ولاية راخين الشمالية متشابهة بشكل صارخ. ومع أن الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان أسهمت في التصعيد ويجب إدانتها، فإن عمليات قوات الأمن كانت وحشية وغير متناسبة على الإطلاق. وأُجريت في تجاهل تام للحياة والكرامة الإنسانيتين، وفي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ووقع ذلك إزاء خلفية سياسات وممارسات دولة نفذت على مدى عقود، مع استمرار تهميش طائفة الروهينغيا وإهانتها – مما أسفر عن نظام للقمع بموافقة الدولة وذي طابع مؤسسي يؤثر على حياة الروهينغيا من المولد وحتى الوفاة. وبدأت عمليات تطهير مماثلة، وإن كانت على نطاق أصغر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مع إفلات كامل من العقاب. واتسمت الأشهر التالية بزيادة تخويف الروهينغيا، وطفرة في خطاب الكراهية، مما أدى إلى بث الخوف في نفوس الطوائف العرقية الأخرى، وتعبئة القوات وغيرها من الأصول العسكرية في ولاية راخين الشمالية. ويدل طابع تنظيم تلك الأحداث ونطاقها على الإعداد والتخطيط.

وأعقب النزوح الجماعي للروهينغيا وإحراق القرى مصادرة الأراضي التي تم إخلاؤها. وسويت بالأرض ومحيت قرى

بأكملها، إلى جانب محو أي أثر للمجتمعات المحلية لروهينغيا. وشيدت مبان جديدة للطوائف الأخرى، مع أن الأسباب الجذرية للهجرة، بما في ذلك الاضطهاد والخطاب الإقصائي، يجري إنكارها وهي مستمرة بلا هوادة. إن من تبقوا من الروهينغيا في ولاية راخين يتعرضون لخطر جسيم، ولم تهيأ ظروف لعودة الروهينغيا الآمنة والكريمة والمستدامة من بنغلاديش. فعودتهم في هذه الحالة بمثابة الحكم عليهم بالحياة باعتبارهم دون البشر والمزيد من القتل الجماعي.

وبالرغم من أن الحالة مروعة ومتوترة، يجب ألا ينظر إلى الروهينغيا بمعزل عن غيرهم. ووجدت البعثة أنماطا مماثلة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أماكن أخرى في ميانمار، ولا سيما في ولايتي كاشين وشان. وارتكب أغلب هذه الانتهاكات جيش ميانمار متبعا نفس السياسات والأساليب والسلوك. وفي تلك المناطق للنزاع، وجدنا أيضا أنماط الاستهداف المتعمد للمدنيين وأعمال القتل غير القانوني، والتعذيب، والاغتصاب والعنف الجنسي، والحرمان التعسفي من الحرية، والسخرة والتشريد القسري.

وتبلغ العديد من الانتهاكات الجسيمة المبينة في تقريرنا من دون أي شك درجة أشد الجرائم خطورة في نظر المجتمع الدولي، فهي تهدد السلام والأمن والرفاه في العالم. وقد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ولايات كاشين وشان وراخين. ووجدت البعثة أيضا معلومات وافية تبرر التحقيق مع كبار المسؤولين في قوات تاتماداو ومقاضاتها بتهم الإبادة الجماعية. وذلك يعني أننا نرى أنه يمكن الاستدلال على نحو معقول على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية – أي نية إبادة طائفة الروهينغيا إبادة كلية أو جزئية.

ويكمن في صميم تلك الحالة جيش ميانمار الذي انتهج هذه الاستراتيجيات والأساليب على مدى عقود من الزمن. وتستهدف قوات تاتماداو باستمرار، كمبدأ من مبادئ السياسة والأساليب المتبعة، المدنيين وتقوم باغتصاب النساء والفتيات. وتنتهج بهمة رؤية من أجل البلد تقوم على الإقصاء والتمييز. وتحظى بتسلسل قيادي واضح، يأتي على رأسه أصحاب المناصب القيادية الذين يُحكمون سيطرتهم بفعالية على عملياتها. وهي تتصرف مع إفلات كامل من العقاب. وقد كان للازدراء الذي أبدته قوات تاتماداو إزاء الحياة البشرية، والنزاهة، والحرية، والقانون الدولي عموما، أثر مدمر على حقوق الإنسان لكل فرد من الأفراد في ميانمار وعلى أمنهم ونمائهم. وهي تشكل أيضاً تهديداً للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليَّين.

إن لمجلس الأمن القدرة على كسر تلك الحلقة. فالأمر الرئيسي هو التركيز بشدة على المساءلة. وإلى جانب المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي تمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً، نسلم بأن ثمة على الأقل ثلاثة أسباب قاهرة أخرى تبرر هذا التركيز.

أولا، يقوم المنع الفعال على المساءلة. إذ يمثل أي تاريخ حافل بالجرائم الفظيعة مقترن بإفلات من العقاب وبمؤسسات حكومية ضعيفة عاملاً من عوامل الخطر الأساسية المُفضية إلى ارتكاب مزيد من الانتهاكات. ومن المؤسف أن ذلك المزيج الفتاك قد استمر في ميانمار لفترة طويلة من الزمن. وقد ثبت أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أسهم في إقرار سلوك قمعي وتمييزي للغاية، ومكن من تكرار ارتكاب الجرائم الفظيعة، وزاد الجناة جرأة فيما ألزم الضحايا الصمت. وستتواصل أعمال العنف وما يرتبط بها من جرائم فظيعة وتتكرر، ما لم تُعالَج مسألة الإفلات من العقاب.

ثانيا، لا يمكن تحقيق عودة الروهينغيا إلى ميانمار عودة مستدامة وآمنة وكريمة من دون مساءلة. فكيف يمكن أن يُتوقع من الروهينغيا العودة إلى ميانمار، حيث لا تلقى معاناتهم اعترافاً وحيث يفلت الجناة من العقاب كلياً؟ هل يمكننا على نحو معقول أن نتوقع منهم أن يعهدوا بحمايتهم إلى قوات الأمن نفسها غير الخاضعة للمساءلة التي قتّلت مجتمعاتهم المحلية واغتصبتها ودمرتها؟

ثالثا، لا يمكن تحقيق مصالحة عادلة ودائمة من دون مساءلة. ولا يمكن التغلب على المسائل المعقدة الخاصة بالمواطنة، والتمييز الضاربة جذوره، والقمع والريبة السائدة بين المجتمعات المحلية، من دون اتباع نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون. وما الإفلات من العقاب إلا نقيض ذلك. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المساءلة تمهد الطريق نحو تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام والأمن للجميع في ميانمار.

ومن دواعي الأسف أن تأتي المطالبة بتحقيق المساءلة في ميانمار من المجتمع الدولي. فالإفلات من العقاب ضاربة جذوره في نظام ميانمار السياسي والقانوني، الذي يجعل جيش تاتماداو فعلياً فوق القانون. وقد تبيّن أن التحريات الداخلية في ميانمار كانت عقيمة وعديمة الفعالية، وما من سبب يدعو إلى اعتبار أن ذلك سيتغير في المستقبل المنظور. وحتى إذا كان القادة المحليون ذوي نوايا حسنة، فإن تحقيق المساءلة على الصعيد الوطني يُعدّ بعيد المنال في الوقت الراهن. ويجب على مجلس الأمن أن يحيل الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة دولية مخصصة أخرى.

وينبغي أيضاً للمجلس وفرادى أعضائه أن يفرضوا جزاءات فردية محددة الهدف على الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. وحددنا في تقريرنا ستة من أقدم كبار جنرالات قوات تاتماداو المضطلعين بمسؤولية عن قيادة عمليات التطهير في ولاية راخين، بدءا بالقائد الأعلى للقوات المسلحة لميانمار، كبير الجنرالات مين أونغ هلاينغ. ويجب ألاّ ينتفعوا بعد الآن بأي دعم دولي، على الصعيدين المؤسسي والشخصي. ويشمل ذلك فرض حظر أسلحة على ميانمار وحظر جميع المعاملات مع المؤسسات المرتبطة بتاتماداو.

وندعو أيضا المجلس إلى دعم إجراء تحقيق مستقل وشامل في مشاركة الأمم المتحدة في ميانمار منذ عام ٢٠١١. إذ ينبغي لكل منظمة منخرطة في أوضاع كارثة بتلك الأبعاد أن تستعرض أعمالها وأن تستخلص الدروس من أجل منع ذلك في المستقبل. وينبغي أن يشمل الاستعراض أداء أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وإداراتها وصناديقها وبرامجها في إطار جميع الركائز الثلاث – التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن. وسعياً للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها، يرتبط نجاح الأمم المتحدة أو فشلها بجميع تلك الركائز الثلاث مجتمعة.

وإذا سعى أي أحد عمدا لإثارة النزاع والتطرف عمدا، يمكن أن تكون الحوادث في ميانمار بمثابة دليل إرشادي تفصيلي. فتجريد السكان من إنسانيتهم أو نعتهم جميعاً بالإرهابيين، أو حرمانهم من جميع الحقوق، أو عزلهم ومهاجمتهم، أو اغتصابهم وقتلهم، أو تجميعهم في مخيمات للمشردين داخليا أو وطردهم، وحماية الجناة من سيف العدالة، كلها خطوات يمكن بل من شبه المؤكد أن يُستفاد منها وأن تُطبق في بلدان أخرى بحق شعوب أخرى.

ويجب أن يُساور المجتمعَ الدولي بالغ القلق. إذ تمثل حالة ميانمار تحديداً نوع التهديد للسلام والأمن الذي أنشئت الأمم المتحدة – وبخاصة مجلس الأمن – للتصدي له. ونحث المجلس على اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الديناميات المدمرة في ميانمار ومنع المزيد من التحريض على الكراهية والعداء والتمييز والتطرف التي ستُفضي حتما إلى مزيد من الدمار. ويجب ألا يسمح بالإفلات من العقاب ومواصلة تقوية شوكة تاتماداو في تشجيع تفوق طائفة بامار البوذية. فالسيادة الوطنية ليست رخصة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

ولا يمكن تجاوز هذه الأزمة من دون معالجة أسبابها الجذرية، التي لا تزال قائمة اليوم وعلى رأسها وجود جيش لا يخضع للمساءلة ويتصرف بدون أن يخشى أدنى قدر من العقاب على أعماله. ويتطلع الروهينغيا وجميع سكان ميانمار، بل العالم بأسره، إلى المجلس كي يتخذ الإجراءات اللازمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد داروسمان على المعلومات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على هذه الإحاطة الإعلامية القوية والصادمة والمؤثرة.

وكما قلت بالنيابة عن أعضاء المجلس التسعة الداعين إلى عقد جلسة الإحاطة هذه، فإن الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم تتعلق بادعاءات بارتكاب أخطر الجرائم في القانون الدولي: الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٥، خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود. ونتفق مع الرئيس في قوله: ما هي الجدوى من الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن إن لم يستطيعا التصدي لأسوأ ما يمكن أن تفعله حكومة بلد ما بحق شعبها؟ وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية أساسية للنظر في المسائل من هذا القبيل وتحديد كيفية المضي قدما بشأنها. وعلى الرغم من اعتراضات بعض أعضاء المجلس اليوم، نرى أن من الصواب عقد هذه الجلسة، وستتضمن ملاحظاتي ما ينبغي عمله، في رأينا، بعد هذه الجلسة. وأود أن أنوه إلى نقطتين وردتا في تقرير البعثة (A/HRC/39/64) والإحاطة التي قدمها السيد داروسمان اليوم.

أولا، سأتناول الحالة في راخين، التي تعد كارثة مستمرة. فلا تزال انتهاكات حقوق الإنسان بحق السكان في راخين، أبناء طائفة راخين العرقية والروهينغيا، مستمرة في ولاية راخين إلى يومنا هذا. ولا يزال الروهينغيا بوجه خاص يواجهون ممارسات الترهيب والقيود على حرية التنقل والوصول إلى الأسواق وخدمات التعليم والرعاية الصحية؛ فضلا عن استمرار التمييز والحرمان من حقهم في المواطنة.

وكما قال الرئيس، فإن مسلمي الروهينغيا الذين ظلوا في راخين لا يتمتعون بالأمن ولا سبيل لضمان سلامتهم. ولا يستطيع الروهينغيا الذين يعيشون في المخيمات في بنغلاديش العودة إلى ديارهم قبل أن تعالج تلك المسائل. وعلى الرغم من أن السلطات البورمية قد ادعت في وقت سابق أنها نفذت ٨١ من أصل ٨٨ توصية للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بقيادة أنان، فليس هناك أدلة تُذكر على بذل جهود مخلصة لمعالجة حالة الحرمان الشديد من حقوق الإنسان، وهي من الأسباب الجذرية لتلك الأزمة.

ومع أننا رحبنا في وقت سابق بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تزال هاتان الوكالتان ممنوعتين من الوصول إلى أجزاء كبيرة من ولاية راخين. ولم تتوفر بصورة واضحة بعد الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. وأي نداءات لإعادتهم إلى الوطن على الفور في ظل الظروف الراهنة لا تتصف بالمسؤولية على الإطلاق. نحتاج، أولا، إلى أن تتعاون الحكومة البورمية بالكامل مع الأمم المتحدة وأن تحرز تقدما حقيقيا لتغيير هذا الوضع، تماشيا مع توصيات لجنة أنان.

وفي غضون ذلك، تثني المملكة المتحدة على حكومة بنغلاديش وشعبها للاستمرار في إبداء سخاء كبير في استضافة اللاجئين والتعاون بحسن نية مع الحكومة البورمية. ولا تزال احتياجات اللاجئين كبيرة، بما في ذلك الحماية والوضع القانوني والمساعدة، ونهيب بالمجتمع الدولي تكثيف دعمه لخطة الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة.

ثانيا، تعد ولاية راخين أفظع الأمثلة على سلوك الجيش البورمي، إلا أنها ليست الوحيدة في ذلك. ويوضح التقرير أن الجيش البورمي ينتهك حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وخاصة في ولايتي كاشين وشان. وتكتسي المساءلة أهمية بالغة لتحقيق العدالة للروهينغيا وغيرهم

من الأقليات التي تعاني من تلك الانتهاكات. ومن الضروري أن يطمئن الروهينغيا إلى أن بإمكانهم العودة إلى ميانمار/بورما. ولكن ذلك ضروري، أساسا، من أجل منع الجيش البورمي من ارتكاب نفس تلك الجرائم المرة تلو الأخرى ضد شعب ميانمار.

ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجلس من أجل ترسيخ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وإنني انظر بجدية شديدة ما قاله رئيس اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق من ضرورة إرسال إشارة من المجلس إلى البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم التي ربما يغري حكوماتها ذلك النموذج المروع للجيش البورمي، فتعمد إلى تنفيذ مثل تلك الجرائم بحق شعوبها.

وقد أنشأت ميانمار/بورما لجنة تحقيق داخلية. ونحن نحيط علما باستنتاج بعثة تقصي الحقائق أن تلك اللجنة لن تتمكن من توفر منصة حقيقية للمساءلة. وننوه أيضا إلى القادة العسكريين الستة الوارد ذكرهم في التقرير، ممن يتحملون مسؤولية قيادية، بدءا بالقائد الأعلى. ونلاحظ أيضا أن لجان التحقيق السابق كانت تحقيقاتها شكلية، وأنها حافظت على إفلات الجيش من العقاب كالمعتاد منذ أمد طويل. وقد أنكرت الحكومة مرارا الجرائم التي وصفت لنا اليوم، وسجنت الصحفيين الذين كشفوا مخالفات الحكومة، وأبرزهم الصحفيان من وكالة رويترز، وا لون وكياو سوي أو. وأكرر مطالبة المملكة المتحدة بالإفراج عنهما فورا.

ولكي يتوفر لدينا أدنى شعور بالثقة في لجنة التحقيق هذه – وهي أحدث لجان التحقيق – يجب أن تكون مستقلة وأن تعلن بشفافية عن سير تحقيقاتها، وأن تعمل وفقا للمعايير الدولية، مثلما فعلت بعثة تقصي الحقائق ذاتها، وأن تتعاون مع الهيئات الأخرى في جمع الأدلة، مثل بعثة تقصي الحقائق والآلية المستقلة الحالية التي صوت مجلس حقوق الإنسان في وقت سابق من هذا الشهر على إنشائها. وقد طالبنا الحكومة البورمية مرارا بالعمل بشكل وثيق مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، ويجب أن تفضي الاستنتاجات التي تتوصل إليها لجنة التحقيق إلى عملية قضائية مستقلة، يتساوى فيها الجميع، بما في ذلك الجيش، أمام القانون. بخلاف ذلك، وإن لم تتحقق المساءلة داخليا في بورما، ترى المملكة المتحدة أنه لا بد لنا أن ننظر في جميع الخيارات، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة مخصصة.

وما كنت أظن على الإطلاق أنني سأستمع خلال عملي الدبلوماسي إلى إحاطة إلى مجلس الأمن بمثل هذا الإقناع والتفصيل عن هذه المعاملة المروعة لشعب، كالتي استمعنا إليها اليوم. وتذكّرنا الجرائم التي سمعنا عنها اليوم بتلك التي ارتكبت في رواندا وسريبرينتشا منذ حوالي ٢٠ عاما. وقد تصرف مجلس الأمن في كلتا الحالتين. إلا أنه لم يفعل ذلك إلا بعد فوات الأوان لمنعها. وهو عار دائم في جبيننا، غير أنه تصرف لضمان إخضاع المسؤولين عن تلك الأفعال للمساءلة.

وكما قال رئيس اللجنة، فإن السيادة الوطنية ليست رخصة لارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. وهي ليست رخصة لإلحاق كل هذا الدمار بسبل كسب العيش وحياة السكان. وتخطط المملكة المتحدة الآن للعمل مع شركائنا للضغط من أجل المضي قدما بتهيئة الظروف لكي يتمكن اللاجئون من العودة، فضلا عن تحقيق المساءلة التي تنهي حقا إفلات الجيش البورمي من العقاب. وفي مواجهة تلك الأفعال التي استمعنا إلى وصفها اليوم، فإننا نرى أن هذه مسؤولية يدين بها مجلس الأمن ليس إزاء الروهينغيا أو شعب بورما فحسب، بل إزاء الشعوب في كل مكان في العالم.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*):

”كنت حاملا في شهري الثامن، فأوقفوني وركلوني في بطني بأحذيتهم العسكرية، ثم جردوني من ثيابي تماما، وعصبوا عيني ثم علقوني من مرفقي يدي على شجرة،

واغتصبت تسع مرات، ثم تركوني موثوقة اليدين إلى الشجرة''.

وما هذه إلا واحدة من الشهادات العديدة المروعة لناجيات من نساء الروهينغيا، كما أوردتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وتلك الشهادات تقض ضميرنا الجماعي وتحملنا على العمل.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد داروسمان على إحاطته المؤثرة والمؤسفة التي قدمها لنا اليوم، فضلا عن جهوده في تقديم تقرير موضوعي. ومن المهم أن يستمع المجلس مباشرة من هيئات حقوق الإنسان ذات الصلة، ما دامت لديه السلطة لإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وهناك العديد من المسائل التي تستحق اهتمامنا العاجل، مثل عدم الوصول إلى ولاية راخين، والحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للإعادة إلى الوطن من خلال تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي كان يقودها كوفي أنان في السابق، ومصير الصحفييَن بوكالة رويترز المحتجزَين.

ومع ذلك، سأركز اليوم على المساءلة وأتناول ثلاث نقاط: أولا، الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان؛ ثانيا، الطريق إلى المساءلة ؛ ثالثا، الحاجة الملحة إلى الاستجابة.

إن تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/39/64) يبعث على القلق العميق. وقد استند في استنتاجاته إلى ٨٧٥ مقابلة معمقة مع الضحايا وشهود العيان تظهر نفس نمط السلوك الواضح للجيش وشرطة حرس الحدود والحراس. ويبين تحليلها بشكل مقنع أن أخطر الجرائم في القانون الدولي قد ارتكبت في ولاية راخين. وخلصت البعثة إلى أنه، لأسباب معقولة، توجد عوامل تسمح باستنتاج وجود قصد الإبادة الجماعية، وأن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

ويشدد التقرير على ضرورة وجود محكمة مختصة لتحديد ما إذا كان أفراد بعينهم مذنبين في تلك الجرائم. ولا يمكن ببساطة أن نحيط علما بهذه الاستنتاجات ثم نضعها جانباً. إنها تناشد المجتمع الدولي أن يتحرك.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية، الحاجة إلى ضمان المساءلة عن تلك الجرائم. ويسلط تقرير بعثة تقصي الحقائق الضوء على الحاجة الملحة إلى الملاحقة القضائية عن أخطر الجرائم في القانون الدولي ومحاسبة المسؤولين عنها. إن العدالة بالنسبة للضحايا هي غاية في حد ذاتها، ولكنها أيضاً شرط أساسي لمنع حدوثها مرة أخرى. لقد وصلت بنا عقود من التمييز ضد الروهينغا، أعقبها تقاعس تام، إلى هذا الحد. ولا يمكننا أن نتحمل مواجهة ذلك من خلال التقاعس والسماح بتكرار تلك الأعمال الرهيبة، سواء في ولاية راخين أو في أنحاء أخرى من ميانمار حيث يستهدف نفس الجناة أقليات أخرى. ويمكننا أن نرى ذلك يحدث الآن في ولايتي كاشين وشان.

ويمكن أن يكون بذل جهد حقيقي لضمان المساءلة وسيلة لضمان أن يشعر الروهينغا بالأمان الكافي للعودة طواعية إلى مناطقهم الأصلية في ميانمار. ونود أن نكون متفائلين بشأن لجنة التحقيق الوطنية. لكن حكومة ميانمار في الماضي فشلت مراراً في ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بشكل حقيقي. ونشير إلى استنتاج بعثة تقصي الحقائق أنه من غير المحتمل أن يتمكن القضاء في ميانمار من إجراء محاكمات عادلة ومستقلة. ومن أجل تحقيق ذلك، نحتاج إلى زيادة التدخل الدولي. وإنشاء آلية مستقلة من قبل مجلس حقوق الإنسان خطوة أولى حاسمة للتمكين من الملاحقة القضائية في المستقبل. إن الحفاظ على الأدلة أمر أساسي، ونحث سلطات ميانمار بقوة على التعاون مع الآلية المستقلة وجميع آليات حقوق الإنسان الأخرى. ومع ذلك، فإن تحميل مرتكبي الجرائم المسؤولية عن أخطر الجرائم يقع خارج نطاق ولايتها. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لهذا الغرض بالضبط.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، وهي الحاجة الملحة إلى الاستجابة. والإجراءات المنسقة التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2017/22 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وزيارتنا إلى ميانمار وبنغلاديش في نيسان/أبريل، أدت إلى حدوث تغيير تدريجي نحو الأفضل. ومع ذلك، كانت الوتيرة بطيئة. وعمل المجلس بصورة بناءة مع حكومة ميانمار، لكنه يحتاج إلى استنتاج أن هذا النهج لم يؤد سوى إلى تحقيق نتائج متواضعة للغاية. ولا يمكننا أن نسمح لميانمار بكسب الوقت بينما يظل مصير الروهينغا بدون تغيير. ولا يمكن للمجتمع الدولي الاعتماد على كرم ضيافة بنغلاديش إلى للأبد.

إن استنتاجات بعثة تقصي الحقائق تقتضي التحرك ليس من جانب مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة أو المبعوث الخاص فحسب. بل حان الوقت لكي يتحمل المجلس مسؤوليته. نحتاج إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية واستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع، بما في ذلك الجزاءات المحددة الهدف وحظر توريد الأسلحة. ولا يزال يتعين القيام بالكثير لضمان عودة الروهينغا بأمان إلى بلدهم ومواصلة العيش في أمان وحرية في ميانمار، كما يستحقون. وعلى ميانمار أن تحرز تقدما. والوقت قد حان للعمل.

السيدة هايلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بشكر خاص للسيد داروسمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يكون معنا في مجلس الأمن اليوم في إطار هذه الإحاطة. والسؤال الذي أود أن أطرحه عليه في وقت ما، أو عندما يمكننا الحصول على إجابة منه، هو: ما هي نوعية حياة الروهينغا الذين ما زالوا في بورما؟ وما الذي تفعله الحكومة لحمايتهم لضمان ألا يحدث هذا لهم أيضا؟

لرئيس الولايات المتحدة جون آدمز قولة شهيرة إن الحقائق أشياء عنيدة لا يمكن إخفاؤها. وأكثر ما يصح ذلك على حقائق الفظائع المرتكبة من قبل قوات الأمن البورمية ضد أطفال الروهنغا والنساء والرجال. وفي المرة الأخيرة التي اجتمع فيها مجلس الأمن للنظر في الحالة في بورما (انظر S/PV.8333)، ناقشت تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن التطهير العرقي للروهينغا على أيدي قوات الأمن هذه. وكانت الروايات الواردة فيه مباشرة والتفاصيل تبعث على الغثيان، بما في ذلك عمليات اغتصاب النساء والفتيات وتدمير القرى وإلقاء الأطفال الرضع في النار.

واليوم، فإن مصدر المعلومات هو بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. وللأسف، رفضت حكومة بورما التعاون مع البعثة. والأحداث التي أبلغت عنها بعثة تقصي الحقائق متطابقة مع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية. إننا نسمع مرة أخرى عن التعذيب والتشويه والمذابح المتكررة وحوادث الاغتصاب الجماعي وإزالة قرى بأكملها، وهي أعمال ارتكبت جميعها ضد أقلية الروهينغا من قبل قوات الأمن البورمية. ومرة أخرى، هناك في هذه القاعة من حاولوا مرارا منع مجلس الأمن والعالم من سماع ما يحدث للروهينغا في بورما. لكن الحقائق أشياء عنيدة لا يمكن إخفاؤها، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة البورمية وحلفاؤها، لا يمكن لمن ينكرون هذه الأعمال الفظيعة المرتكبة بحق الروهينغا أن يتجنبوها.

أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مؤيدين لأن تكون جلسة الإحاطة هذه شفافة. وأود أيضا أن أتناول مخاوف بعض أعضاء مجلس الأمن الذين يشعرون بأن الشفافية بشأن الجرائم الواردة بالتفصيل في التقرير (A/HRC/39/64) قد تؤدي إلى انتكاس قضية السلام في بورما. فهم يجادلون بأن الأمانة والصراحة بشأن المعاملة الوحشية للروهينغا سوف يزيد من استياء البورميين منهم. ويجادلون بأن المطلوب في بورما هو

المزيد من الوقت والمساحة للتحرك. ونحن لا نقبل هذا المنطق. وفي الواقع، ليس هذا منطق خاطئ فحسب بل إنه متخلف أيضا. فالوقت والمساحة وحدهما لن يضمدا الجراح المفتوحة في بورما، والتغطية على جرائم القوات العسكرية والأمنية البورمية لن تسمح لهذا البلد بالمضي قدما. وحدها المساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق الروهينغا هي التي ستخدم قضية السلام وبورما.

والأمر لا يتعلق بمجرد توجيه أصابع الاتهام إلى طرف ما. الأمر يتعلق بقبول حقائق ما حدث بحيث يمكن التعافي والمساءلة. لقد سمعنا جميعاً الذرائع التي قدمها أولئك الذين عارضوا عقد هذه الإحاطة. قالوا إن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة تلك الفظائع. وعملنا، كما يقولون، هو السلام والأمن، وليس حقوق الإنسان، ولكن النزوح القسري لأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص عبر الحدود مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين بلا شك، ويكفي سؤال الحكومة البنغلاديشية أو الروهنغا أنفسهم.

ونحن ممتنون لحكومة بنغلاديش على سخاء استضافتها ما مجموعه مليون لاجئ من الروهينغا، لكن هذه ليست مشكلة بنغلاديش وحدها، بل هي مشكلة المنطقة. هي مشكلتنا. وجميعنا - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وكوت ديفوار والكويت وهولندا وبيرو وبولندا والسويد - عملنا بشكل وثيق على إبقاء مجلس الأمن مهتما بالفظائع المروعة في بورما. وسنعمل على إخضاع قوات الأمن البورمية للمساءلة. والآن هو الوقت المناسب للانتقال من التركيز على الانتهاكات إلى التركيز على الضحايا.

ورغم ادعاءات قوات الأمن بأنها تواجه ”إرهابيين“، فإن السبب الأساسي للأزمة هو وضع الروهينغا في بورما كمواطنين من الدرجة الثانية.

وبالإضافة إلى الفظائع التي عانى منها الروهينغا، فإن تقرير بعثة تقصي الحقائق يُورد بالتفصيل القمع المنهجي للروهينغا من قبل حكومة بورما. وكما ذُكر في جلسة الإحاطة هذه، كانت قوات الأمن تحتجز رجال الروهينغا وتخطف النساء. ويخضع الروهينغا لقيود مشددة بوجه خاص فيما يتعلق بحرية التنقل، فضلا عن حرية العقيدة. وأفاد بعض اللاجئين بأن العسكريين كانوا يهددون من يؤدون الصلاة - حتى في المنزل - بالضرب والاعتقال والقتل. كما أوردوا تفاصيل عن حالات تدنيس العسكر لكتب مقدسة، ورأى البعض جنودا وهم يحرقون نسخا من المصاحف ويتبولون عليها. والحكومة البورمية هي من يملك السلطة وعليها يقع التزام أخلاقي بإنهاء ذلك.

فهي تتحمل المسؤولية. يجب إنهاء القيود المفروضة على الروهينغا، بما في ذلك حرية التنقل والحرية الدينية. ويجب أن تهيئ الحكومة البورمية مسارا مباشرا وذا مصداقية تحصل به طائفة الروهينغا العرقية على حق المواطنة. وعلى العسكريين البورميين أن يقبلوا بالحكم المدني. ورفضهم ذلك سيعرض بورما لمخاطر نزاع أوسع يعوق تطورها إلى دولة حديثة. وإذ يدين العالم بحق قتل أحد الصحفيين في تركيا، يجب ألا يغيب عن بالنا السجن الشائن للصحفيين التابعين لوكالة رويترز في بورما. وما فتئت الولايات المتحدة تطالب بالإفراج الفوري عنهما. ولا بد من المساءلة عن جرائم قوات الجيش والأمن البورمية - تلك الجرائم التي تم توثيقها بشكل كامل وموثوق به. ونفس الجهد الذي بذل لترهيب الروهينغا وعزلهم، ينبغي أن يبذل في تعليمهم وتدريبهم حتى يمكنهم أن يعيشوا حياة منتجة من أجل أسرهم ومستقبل بورما.

وبفضل العمل الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق، نعرف جميعا ما حدث للروهينغا ونعرف من المسؤول عن ذلك. وعلينا الآن أن نتخذ الخطوات التالية لكفالة ألا يحدث ذلك مرة أخرى. لقد وجبت العدالة للناس الذين فروا من بورما خوفا. ووجبت العدالة لأولئك الذين تغيرت حياتهم إلى الأبد عن طريق العنف. فالعدالة - وليس الانتقام ولا رد الصاع بالصاع -

ضرورية لكي تتعافى بورما. وستواصل الولايات المتحدة المطالبة بالعدالة، هنا وفي أماكن أخرى، حتى يتمكن شعب بورما برمته من العيش في أمان وكرامة في بلدهم. تلك هي مسألة العدالة في بورما.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أبدي ملاحظة أخيرة بشأن كيفية إدائنا مهمتنا هنا في الأمم المتحدة. هناك طرق كثيرة يمكن أن نسلكها لعرض ما لدينا من حجج على بعضنا البعض والعالم. يمكننا أن نتعامل بتحضر أو بفجاجة. يمكن أن نفتعل ضجة أو نختار معالجة المسائل التي نهتم بها بكرامة واحترام. إننا جميعا نعرف – ومن يعرف أكثر منكم، سيدي الرئيس – الطريقة التي أجريت بها المناقشات بشأن العدالة وحقوق الإنسان في الأيام الأخيرة، ولا سيما سلوككم، وسلوك بعثتكم والبعثة الكوبية. إنه يعكس صورة سلبية جدا لما يجب أن يكون عليه رئيس مجلس الأمن. ونحن ممتنون لأنكم احترتم عصر هذا اليوم، على الأقل، مسار الكياسة والاحترام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر الحار للسيد مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، على إحاطته الإعلامية التي تقشعر لها الأبدان والثاقبة، ونشكره عموما على العمل الممتاز الذي يقوم به فريقه بمهنية وبشكل مستقل، في ظل ظروف صعبة. فالمقابلات الـ ٨٧٥ التي أجريت، إلى جانب الاستعانة بمجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، تشهد على قوة العمل الذي قام به. وأغتنم هذه الفرصة كذلك للتأكيد على أهمية أن يستمر مجلس الأمن في الاعتماد على عمل الأدوات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان من أجل الوفاء التام بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

منذ أحداث العنف التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٧، ما فتئت فرنسا تعرب عن قلقها وتدعو إلى تعبئة مجلس الأمن استجابة لما وصفه الرئيس ماكرون بـ ”التطهير العرقي“، مرددا بذلك ما أعرب عنه المفوض السامي لحقوق الإنسان. وفرنسا قلقة للغاية بشأن استنتاجات تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/39/64) التي يمكن بموجبها أن توجه للجيش البورمي وقوات الأمن البورمية تهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب – والتي ارتكبت خصوصا ضد طائفة الروهينغا في ولاية راخين، بل وفي ولايتي كاشين وشان. ويخلص تقرير بعثة تقصي الحقائق في الفقرة ٨٥ إلى أنه، على أساس ”الاستنتاج المعقول“، هناك عوامل ”مكنت من إثبات نية ارتكاب أعمال إبادة جماعية“. وهي تشير كذلك إلى أن الهجمات التي شنها الجيش البورمي والعنف الجنسي الذي ارتكبه في القرى، بما في ذلك ضد الأطفال، يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني قد تشكل جرائم حرب.

إن إثبات الوقائع أمر أساسي إذا كان للعدالة أن تتحقق وأن تتم مصالحة حقيقية يوما ما. إن الوقائع التي قدمت لنا، إلى جانب سبق الإصرار والترصد بلا رحمة، ترقى إلى أعلى مستويات الخطورة في معيار الجرائم الدولية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يغض الطرف عن تلك الحقائق، إلا إن كان سيتخلى عن مسؤولياته وسبب وجوده. وإذا كان مجلس الأمن يرى أن هذه الحالة لا تعنيه، فما هي الحالة التي تعنيه إذن؟ ولنعلم أن عملنا أو تقاعسنا عن الرد على تلك المأساة يراقبه عن كثب كل من يمكن أن يرتكبوا فظائع مماثلة. وهذا يعني أن مسؤوليتنا الجماعية واجبة، الآن وفي المستقبل. وأرجو أن يسمع الجميع رسالة السيد داروسمان وإنذاره بوضوح.

إن الحكم الصادر عن المحاكم البورمية في ٣ أيلول/سبتمبر، على صحفيين تابعين لوكالة رويترز بالسجن سبع سنوات، بينما كانا يعدان تقريرا عن الادعاءات الخطيرة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية راخين، يشكل أحدث مثال على مناخ الخوف الذي يعوق جهود التحقيق على الأرض. إن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا لحرية الصحافة. وباسم فرنسا، أكرر المطالبة بالإفراج عن هذين الصحفيين.

وفي هذا السياق، وتماشيا مع البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس قبل عام تقريبا (S/PRST/2017/22)، يجب أن نحشد كل الجهود حول ثلاث أولويات رئيسية وتكميلية.

أولا، تقديم الدعم الإنساني لأفراد طائفة الروهينغا الذين ما زالوا في ولاية راخين وللاجئين في المخيمات في بنغلاديش. وفي بورما، يشكل الاتفاق الثلاثي المبرم في حزيران/يونيه بين السلطات البورمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوة مهمة، غير أنه ينبغي تسريع تنفيذه من قبل السلطات البورمية بشكل كبير. واستعادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع القرى المتضررة في ولاية راخين أمر عاجل لتلبية احتياجات السكان. ومن الأمور الملحة كذلك أن يستعيد المشردون من طائفة الروهينغيا في ولاية راخين كامل الحرية في التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي بنغلاديش، نكرر الأعراب عن تقديرنا للسخاء الاستثنائي الذي تبديه السلطات والشعب، والعمل الممتاز الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وما دامت شروط العودة الطوعية والكريمة والمستدامة للاجئي الروهينغا الذين يعيشون في ظروف هشة للغاية، ستظل المساعدة الدولية ضرورية لدعمهم.

والأولوية الثانية هي التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي كان يقودها كوفي أنان، الأمر الذي ما فتئنا ندعو إليه لأكثر من سنة. فقد اقترحت اللجنة خارطة طريق قبلتها الحكومة البورمية وأيدها مجلس الأمن، لتمكين جميع سكان ولاية راخين من العيش معا في سلام.

وفرنسا تكرر التأكيد بشكل خاص على أهمية التوصيات المتعلقة بمسألة الجنسية ومراجعة قانون ١٩٨٢، وكذلك المساواة في الحقوق، بما في ذلك الحق في الوصول إلى الخدمات العامة والرعاية الصحية والتعليم لجميع الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الروهينغا.

ويتضمن التقرير توصيات هامة أخرى تتعلق بحرية التنقل والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لأراكان ومكافحة التمييز ضد جميع الأقليات، التي من شأنها، إذا ما نفذت، أن تشكل تدابير هامة لبناء الثقة تسمح بالعودة الطوعية للاجئين وفقا للقانون الدولي. ومن هذا المنظور، فإن ما هو على المحك هو إمكانية سيادة القانون المستقرة والجامعة والديمقراطية في بورما، تحكمها سلطة مدنية على أساس المساواة في الاعتراف والمواطنة للجميع دون تمييز.

وأخيرا، فإن الأولوية الثالثة، التي لا يمكن فصلها عن الأولين، هي مكافحة الإفلات من العقاب. وندعو المجتمع الدولي إلى تحديد كل النتائج المترتبة على استنتاجات بعثة تقصي الحقائق. إن قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في ٦ أيلول/سبتمبر، الذي خلص إلى أن المحكمة هي صاحبة الاختصاص فيما يتعلق بترحيل الروهينغا المزعوم من بورما إلى بنغلاديش، خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب بقرار المدعي العام للمحكمة، السيدة فاتو بنسودة، بفتح تحقيقات أولية بشأن هذه الادعاءات، ونؤكد دعمنا الكامل للمدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية في عملهما الجاري.

وقرار مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية تحقيق مستقلة ودائمة هو أيضا خطوة بالغة الأهمية. وفرنسا تدعو جميع الدول والهيئات الإقليمية والدولية لدعم التفعيل السريع لتلك الآلية، مما يتيح جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بكل مزاعم الجرائم المرتكبة في بورما. وندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومع هذه الآلية. ويمكن استخدام الأدلة التي يتم جمعها في الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الوطنية أو الدولية المختصة. أخيرا، ندعو لجنة التحقيق البورمية للتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة والمكلفين بولايات.

إن حالة البؤس الشديد التي يعانيها السكان الروهينغا هي وصمة عار ساحقة للضمير الإنساني تنتهك جميع القواعد

والقيم التي تلهم الأساس الذي ترتكز عليه الأمم المتحدة وتشكله. ولذلك، يجب أن نكثف جهودنا والتزامنا الجماعي لتسليط الضوء على الجرائم المرتكبة من أجل إحقاق العدالة، ولكي يتسنى لأفراد طائفة الروهينغا الذين يرغبون في العودة إلى بورما أن يفعلوا ذلك في ظروف كريمة وآمنة ومستدامة. وللأمم المتحدة دورها الحيوي، ونذكر في هذا الصدد بدعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام. وستواصل فرنسا المشاركة بنشاط فيما يتعلق بهذه الأزمة الرئيسية، وهي مستعدة للنظر في كل الخيارات المتاحة للمجلس من أجل الإسهام في إيجاد حل دائم.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لرئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، السيد مرزوقي داروسمان، على حضوره هذه الجلسة وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها بعثة تقصي الحقائق. ونشكر للسيد مرزوقي حرصه وأمانته في عرض الحقائق على المجتمع الدولي.

إن ما استمعنا إليه اليوم في الإحاطة الإعلامية لبعثة تقصي الحقائق هو تأكيد لاستنتاجات المجتمع الدولي حول الجرائم المرتكبة، ويتسق تماما مع ما شهدناه خلال زيارة مجلس الأمن إلى ولاية راخين وما سمعناه من شهود عيان على تلك الجرائم لدى لقاءاتنا باللاجئين الروهينغا في مخيمات كوكس بازار. وفي الوقت الذي نجدد استنكارنا الشديد لتلك الأعمال المنافية للأعراف والقوانين الدولية التي شهدتها ولاية راخين، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تحمل حكومة ميانمار مسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها وضمان عدم تكرار استخدام القوة العسكرية بحقهم.

لقد مضى أكثر من ١٤شهرا منذ بداية أعمال العنف في ولاية راخين، تلك الأعمال التي أدت إلى نزوح أكثر من ٧٢٠ ٠٠٠ شخص إلى كوكس بازار في بنغلاديش. ومن المؤسف، بعد مضي كل هذا الوقت، أن تستمر عمليات النزوح حتى يومنا هذا، حيث تؤكد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نزوح ١٦٨ شخصا مع نهاية أيلول/سبتمبر من ميانمار إلى بنغلاديش. ونود هنا أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار عمليات النزوح، التي تعكس استمرار سوء الأوضاع في ولاية راخين بشكل خاص، وفي ولايات أخرى في ميانمار بشكل عام.

لم يتقدم وفدي بطلب عقد هذه الجلسة لتوجيه اللوم إلى حكومة ميانمار على ما آلت إليه الأمور هناك، بل جاء الطلب نتيجة لموقفنا المبدئي والثابت من حل النزاعات بالوسائل السلمية، وإيماننا منا بالدبلوماسية الوقائية. ففي الوقت الذي نرحب فيه بالجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لحل هذه الأزمة الإنسانية، إلا أننا نرى أن الخطوات التي اتخذتها ميانمار حتى الآن غير كافية، ولم يترجم معظمها على أرض الواقع. فلا يزال على حكومة ميانمار تنفيذ جميع الخطوات والمطالب التي حددها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2017/22، وتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين الهادفة إلى معالجة أساس الأزمة وإنهاء معاناة اللاجئين وعودتهم طوعيا وبأمان وكرامة إلى موقع ديارهم الأصلي في ميانمار.

إن عودة أقلية الروهينغا إلى ديارهم لا يمكن لها أن تبدأ إلا بعد اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تستند على بناء الثقة لضمان تلك العودة الآمنة والكريمة، كإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة حول الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق أقلية الروهينغا في ولاية راخين، واتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء العنف والتمييز العرقي والإغلاق الفوري لكافة مخيمات المشردين داخليا. كما أنه من المهم السماح بدخول وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها إلى جميع المناطق المتضررة في ميانمار، بالإضافة إلى السماح لجميع من هم في ولاية راخين بحرية التحرك بشكل آمن ودون عوائق.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن القضاء على الأسباب الرئيسية لأزمة أقلية الروهينغا يكمن في التعامل الفوري مع أمرين أساسيين. أولهما هو تعامل السلطات في ميانمار مع أقلية الروهينغا دون

تمييز، وبصرف النظر عن العرق أو الدين، ومنحهم الحق الأصيل في الجنسية. والثاني هو ضمان حق المساءلة من خلال إجراء تحقيقات شفافة وعادلة تستند إلى جمع كل الأدلة والبراهين التي من شأنها أن توفر محاكمات عادلة لمرتكبي تلك الجرائم اللاإنسانية. ونرحب في هذا الصدد بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/٢ وتوصية بعثة تقصي الحقائق بأن يكفل مجلس الأمن المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ميانمار، لا سيما بعد أن خلص التقرير إلى وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ولاية راخين، تلك الانتهاكات التي تشكل أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

ختاما، تجدد دولة الكويت تأكيدها على أهمية معالجة مجلس الأمن لهذه الأزمة الإنسانية بأقصى درجات المرونة الدبلوماسية، والتكلم بصوت واحد للحصول على الأثر المطلوب. فعندما يبلغ عدد النازحين ٧٢٠ ٠٠٠ شخص، فهذا يؤكد على وجود أزمة حقيقية من شأنها أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وعندما تصل نسبة الأطفال من إجمالي النازحين إلى ٥٣ في المائة، فهذا يجعلنا على يقين بوجود كارثة حقيقية.

وعندما تكون نسبة الأطفال والنساء مجتمعين ٨٠ في المائة من المشردين، فهذا يؤكد على وجود أزمة إنسانية لا بد من التصدي لها.

إن الواقع الميداني في كل من كوكس بازار وولاية راخين يتطلب منا كأعضاء في المجلس أن نتخذ إجراءات محددة تكون بمثابة خريطة طريق طال انتظارها من قبل أقلية عانت من ويلات الحرب والعنف والقتل، ولا تزال تبحث عمن ينصفها ويحاسب من ينتهك أبسط حقوقها الإنسانية، وارتكب تلك الجرائم بحقها لطمس هويتها للأبد.

إن احترام سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان والحوار واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات هي بعض المبادئ الرئيسية التي تدافع عنها دولة الكويت في جميع المحافل التي تشارك فيها.

وحالات مثل تلك التي نشأت في ميانمار لا يمكن أن يتجاهلها مجلس الأمن، خاصة وأن مسألة اللاجئين يبدو أنها قابلة للاستمرار لمدة طويلة مقبلة إلى حين إيجاد تسوية عادلة ونهائية تعطي أقلية الروهينغيا كامل حقوقها.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد داروسمان على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونشيد أيّما إشادة بالعمل المتفاني الذي تضطلع به البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ونرى أنه كان من المهم أن يقدم رئيسها تقريره الذي يثبت وقائع الأزمة والظروف التي حدثت فيها، وخاصة في ولاية راخين، إلى مجلس الأمن اليوم.

ومازلنا نتابع الحالة في ميانمار عن كثب منذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي بادئ الأمر كانت مشاركتنا من منطلق وقائي، بما في ذلك دعم الأمين العام. وكانت هناك تقارير مثيرة للقلق بينما ازدادت الحالة سوءا. وأود أن أقتبس من تقرير بعثة تقصي الحقائق: ”ما حدث في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ وفي الأيام والأسابيع التي تلته هو تحقق كارثة كان أوارها يستعر منذ وقت طويل“. (A/HRC/39/64، الفقرة ٣١). وعلى الرغم من تلك النُذر المبكرة كانت هناك مقاومة ولم يُبذل سوى قليل مما كان ينبغي وبعد فوات الأوان لمنع تفاقم هذه الأزمة المروعة. وينبغي للمجلس أن يستفيد من تلك الدروس الهامة.

ومنذ بلوغ الأزمة ذروتها في آب/أغسطس العام الماضي، نجح المجلس في اتخاذ بعض الخطوات الهامة على الرغم من محدوديتها. واعتمدنا بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 الذي وضع خريطة طريق لمعالجة الأزمة. وفي نيسان/أبريل زار المجلس كلا من بنغلاديش وميانمار في خطوة غير مسبوقة لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق. مع ذلك،

ومثلما أكد جميع المتكلمين الذين سبقوني اليوم، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل جدا في الميدان. وفي حين توفرت بعض البنى الأولية لإعادة اللاجئين، فلا تزال الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في ولاية راخين أبعد ما تكون عن معالجتها بصورة كافية. فلا يزال ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص محصورين في مخيمات إيواء المشردين داخليا منذ عام ٢٠١٢، بينما فشلت الحكومة في إغلاق تلك المخيمات بطريقة مستدامة. ولا تزال حرية التنقل مقيدة، في حين يستمر منع وسائط الإعلام من الوصول إليها. ولم يتوقف فرار أفراد الروهينغيا إلى بنغلاديش بالمئات كل شهر.

وتدعي حكومة ميانمار تنفيذ معظم توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي كان يتولى قيادتها الراحل السيد كوفي عنان. لقد اُتخذت بعض الخطوات بالفعل، غير أن من الواضح تماما أن تنفيذ الرؤية المحددة في هذا التقرير الهام لا يزال بعيد المنال. والأهم من ذلك أنه لم تنفذ أي عملية حقيقية نحو تسوية مسألة الجنسية على نحو يستوفي الحقوق المشروعة كاملة. وبالتالي، فإن هناك ضرورة لأن يواصل المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الأزمة في ولاية راخين. وأود أن أشدد على أربعة مجالات في ذلك الصدد.

أولا، يجب السماح للأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني بالوصول الكامل إلى ولاية راخين ودون أي عوائق. وفي حين صدر الإذن بالوصول المحدود إلى الولاية، بما في ذلك إجراء التقييمات في عدد قليل من القرى، فلا تزال الحاجة ماسة إلى الوصول على نطاق أوسع لأغراض التقييم وحماية السكان. ويجب أيضا التنفيذ التام لمذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا، يجب تهيئة الظروف الملائمة لضمان تمكين جميع الأشخاص الذين فروا من العودة إلى مواطنهم الأصلية بطريقة آمنة وطوعية ومستدامة. تحقيقا لذلك، فلا بد من تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين بما يحفظ كرامتهم ويمكّنهم من البدء في إعادة إعمار حياتهم دون خوف وبثقة في المستقبل. وسيتطلب ذلك إحداث تغييرات حقيقية في الميدان. ونحن بحاجة إلى اتفاق جديد في ولاية راخين، كما قال الأمين العام الراحل كوفي عنان في الاجتماع المعقود بصيغة آريا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويوفر التقرير الذي قدمته لجنة عنان الإطار المطلوب لمثل هذا الاتفاق الجديد. ولا يزال التنفيذ الفعلي لتوصياته أمرا ملحّا.

ثالثا، يجب السعي إلى جميع السبل الممكنة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة. وقد وفر العرض الذي قدمته اليوم إلى المجلس بعثة تقصي الحقائق التي كلفتها الأمم المتحدة، أدلة قوية وذات مصداقية. لقد تعرضت أقلية الروهينغيا وغيرها من مجموعات السكان الأخرى التي تقطن في ولاية راخين لانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة منظمة وعلى نطاق واسع. ومما لا شك فيه أن الكثير من تلك الانتهاكات تعدّ من أخطر الجرائم وفقا للقانون الدولي. ونلاحظ على وجه الخصوص أن تقرير بعثة تقصي الحقائق يشمل الجرائم ضد الإنسانية، بل حتى الإبادة الجماعية.

ويجب أن يكون التقرير المقدم إلى المجلس اليوم بمثابة نقطة تحول له، ويجب على المجلس الآن أن يتخذ الإجراءات اللازمة بشأن المساءلة. وينبغي أن نواصل المشاورات بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. فلأجل التصدي لمثل هذه الحالات خُولت للمجلس صلاحية إحالات الحالات إلى المحكمة.

رابعا، لا تزال مخيمات اللاجئين خارج كوكس بازار في بنغلاديش بحاجة مستمرة للتحسين والدعم. ولذلك فلا بد من المزيد من التمويل على وجه الاستعجال. ولكن لم يموّل حتى الآن إلا أقل من نصف خطة الاستجابة، الأمر الذي يعرقل الجهود الإنسانية على نحو خطير. ويجب تحسين الحماية في مخيمات اللاجئين، وخاصة لأكثر الفئات ضعفا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للناجين من العنف الجنسي والجنساني – من النساء والرجال والفتيات والفتيان.

ويسلط تقرير بعثة تقصي الحقائق الضوء أيضا على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها جيش ميانمار في أجزاء أخرى من البلد، وخاصة في ولايتي كاشين وشان. وقد أسفرت الغارات الجوية العشوائية والقصف بقذائف الهاون واستخدام الألغام الأرضية عن آثار مدمرة على المدنيين في هذه المناطق، بينما لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية محدودا.

وتأتي هذه النزاعات من بين أطول النزاعات المسلحة المستمرة على نطاق العالم، وهناك خطر من احتمال تصعيدها. ولكي نظل أوفياء لالتزاماتنا بالمنع والحفاظ على السلام، فإنه ينبغي لنا التصدي لمثل هذه الحالات بصورة استباقية أكثر لتفاعل الأمم المتحدة معها. ويجب على الجيش والحكومة هناك أن يضاعفا جهودهما للنهوض بعملية السلام. ويجب أن تكون عملية كهذه شاملة للجميع، وأن تشارك فيها المرأة بطريقة فعالة وملموسة. ولتحقيق السلام الدائم، فلا بد من حل سياسي يلبي تطلعات وتظلمات جميع لأقليات الإثنية في ميانمار ويضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب في البلد، على النحو الذي أكده بقوة السيد داروسمان اليوم.

لقد أصبحت ميانمار عند مفترق طرق الآن ويتعين عليها اتخاذ قرار تاريخي. فإما أن تختار الطريق المؤدي إلى مزيد من القمع والعزلة الدولية، أو أن تختار مسار العدالة والسلام والرخاء. وإذا ما اختارت المسار الأخير، فإن المجتمع الدولي على استعداد لدعمها. وبالمثل، فإن للجهات الفاعلة الإقليمية دورا حاسما تؤديه في ذلك الصدد. وهناك حاجة إلى التفاعل الإيجابي للمبعوث الخاص في مجال بناء الثقة، وينبغي أن يترجم ذلك الآن إلى خطوات ملموسة في المضي قدما. وإن للأمم المتحدة وشركائها القدرة على دعم السلام وتقديم المساعدة الإنسانية وبذل الجهود الإنمائية في الأجل الطويل.

وليس لنا أن نتوقع أن تتمكن الحكومة من حل جميع المسائل بين عشية وضحاها، ولكن عليها اتخاذ الخطوات اللازمة على وجه الاستعجال حتى تثبت التزامها وتتسم بالمصداقية في صفوف المجتمع الدولي. ومن بين أبسط تلك الخطوات التي يمكنها اتخاذها على الفور العفو والإفراج عن صحفيي وكالة رويترز المحتجزين. ويجب على ميانمار أيضا الاعتراف بخطورة الأزمة واتخاذ التدابير اللازمة للمساءلة وتحسين الحالة في ولاية راخين. وعندئذ فحسب ستتوفر الظروف الملائمة للعودة الآمنة والطوعية للاجئين.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، السيد مرزوقي داروسمان، على إحاطته المفصلة والمثيرة للقلق الشديد.

وتبيّن الاستنتاجات المثيرة للجزع الواردة في هذا التقرير أن المشكلة خطيرة وينبغي التعامل معها على هذا الأساس. وأود أن أشدد على أهمية المساءلة. وإذ نرحب بالتزام المستشار القانوني لحكومة البلد بتقديم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من الأعمال الإجرامية إلى العدالة، فإننا نشدد على أنه يجب التحقيق في الادعاءات ذات المصداقية بشأن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وندعو جميع الأطراف إلى أن تضع على الفور حداً لجميع أشكال العنف. ونحثّ ميانمار بصفة خاصة على كفالة حماية جميع المدنيين دون تمييز وعلى التقيّد الكامل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونكرر النداء الموجه إلى حكومة ميانمار لاتخاذ كل خطوة ممكنة لنزع فتيل التوترات بين الطوائف ولمنح إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ودون شروط ودونما إبطاء. وندعو الحكومة وقواتها الأمنية إلى التأكد من غلبة الأمن وسيادة القانون والمساءلة في ميانمار، بما في ذلك في ولايات راخين وكاشين وشان. يجب علينا أيضاً السعي إلى

إيجاد حل شامل ودائم لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك القضاء على حالات انعدام الجنسية والتمييز وتخلف النمو، على النحو المبين في توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ونأمل أن تُنفّذ حكومة ميانمار بسرعة وتنفيذاً كاملاً توصيات اللجنة في هذا الصدد. نحن نرى أن السلام والاستقرار الدائمين لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال حوار وطني شامل وجامع، بمشاركة جميع المجموعات العرقية.

ونقرّ بإنشاء ميانمار لجنة تحقيق مستقلة في تموز/يوليه، وبتعيين الأمين العام مبعوثة خاصة معنية بميانمار. يتوقع من اللجنة أن تقدم تقريراً في غضون ستة أشهر. ويحدونا الأمل في أن تقرّبنا اللجنة من ضمان المساءلة عن طريق العمل بطريقة مستقلة وموضوعية وشفافة. ونشير أيضاً إلى زيارة المبعوثة الخاصة إلى ميانمار هذا الشهر ونُشجّع حكومة ميانمار على مواصلة التعاون مع المبعوثة الخاصة. في الوقت نفسه، نكرر دعوتنا إلى ميانمار للتعاون الكامل مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الدولية في معالجة الحالة في ولاية راخين، بما فيها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وتشدد بولندا أيضاً على أهمية تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للمشردين إلى ولاية راخين وإعادة إدماجهم. ونحث الحكومة على التخفيف الفوري للقيود المفروضة على حرية التنقل من أجل تيسير وصول جميع الطوائف إلى فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى. كما نتطلع إلى تنفيذ الاتفاق الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بين ميانمار وبنغلاديش المتعلق بعودة المشردين من ولاية راخين، ومذكرة التفاهم التي وقعتها ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه.

السيد أمدي (إثيوبيا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد داروسمان على إحاطته الإعلامية. إننا نتابع الحالة في ميانمار عن كثب منذ انضمامنا إلى المجلس. نعتقد أن المشاركة البناءة للمجلس كان لها حتى الآن أثر إيجابي فيما يتعلق بمعالجة الحالة الإنسانية في ولاية راخين. ونحيط علماً بالتقدم الذي تم إحرازه، لكننا نسلّم أيضاً بالتحديات الهائلة التي لا تزال ماثلة أمامنا.

إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار هي بالفعل مسألة تبعث على القلق الشديد ونحن نفهم أن هيئات الأمم المتحدة المعنية وذات الصلة تتعامل مع هذه المسألة. إن المسألة المتعلقة بما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن التصدي بشكل مباشر لقضايا حقوق الإنسان أو الكيفية التي يمكنه بها القيام بذلك موضع نقاش في المجلس ولا يوجد توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأنها، كما رأينا اليوم بوضوح. إن الحالة في ميانمار بالغة التعقيد والصعوبة، ولا بدّ من التوصل إلى حل مستدام للأسباب الجذرية للمشاكل التي أدت إلى هذه الكارثة الإنسانية. وفي هذا السياق، لا نعتقد أن مسار عملنا سيساعد على إحراز تقدم في الجهود الجارية حيث يكتسي بناء الثقة والطمأنينة المتبادلة بين المعنيين بالغ الأهمية. وهذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله قررنا الامتناع عن التصويت على هذا البند من جدول الأعمال.

نحن نرى أن ضمان المساءلة من خلال آلية تحقق شفافة ومستقلة أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار ونشدد على أهمية تسريع وتيرتها من أجل كفالة السلام والمصالحة في البلد. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن التقدير لدور المبعوثة الخاصة كريستين بيرغنر، وقد شهدنا نتائج زيارتها الثالثة إلى ميانمار والمنطقة، التي أتاحت لها التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة. وكما أكدت خلال زيارتها، فالمسائل المتعلقة بالمساءلة والحوار الشامل للجميع هي بالفعل ركائز هامة للمصالحة الوطنية. نحن نتفق معها تماما على الحاجة إلى تقص موثوق ويعول عليه للحقائق كخطوة أولى نحو المساءلة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل دعم جهودها الهامة.

ويسرنا أيضاً أن نشير إلى المشاركة الثنائية والإقليمية الأخيرة الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين ومعالجة المسألة المعقدة لولاية راخين. في هذا السياق، فإن توافق الآراء على ثلاث نقاط الذي تم التوصل إليه بين الصين وميانمار وبنغلاديش خلال الاجتماع غير الرسمي المعقود على هامش الجمعية العامة أمر مشجع حقاً. ونتطلع إلى نتائج الاجتماع الثالث للفريق العامل المشترك، الذي سيعقد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في داكا. ونأمل أن يساعد في إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بعملية العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

إن العبء الضخم الذي تحمّلته بنغلاديش في توفير السلامة والمساعدات الإنسانية إلى اللاجئين أمر جدير حقاً بالثناء. ومع ذلك، فإن حجم الحالة الإنسانية ونطاقها يعني أن بنغلاديش تتطلب المزيد من الدعم المالي واللوجستي. لذلك، نأمل أن يزيد الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف من دعمهم للبلد.

أخيراً، لا يمكن من دون وحدة مجلس الأمن أن يكون هناك تقدم حقيقي في دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل مستدام للحالة في ميانمار. ونأمل أن نتمكن من استعادة وحدة الهدف بالرغم من آرائنا المتباينة.

السيد ندونغ ميبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في آخر جلسة لنا بشأن هذا الموضوع، في ٢٨ آب/أغسطس (انظر S/PV.8333)، أعادت جمهورية غينيا الاستوائية، جنباً إلى جنب مع أعضاء المجلس، التأكيد على قلقها البالغ بشأن مئات الآلاف من الروهينغيا الذين اضطروا، خشية منهم من العنف والأعمال الوحشية، إلى الفرار من ديارهم وممتلكاتهم في ميانمار إلى بنغلاديش.

ونشيد بتضامن حكومة وشعب بنغلاديش اللذين يعملان، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية، على توفير الأمن والإيواء والمساعدة والمعونة الإنسانية لعدد هائل من اللاجئين. ونأمل أن يستمر هذا الجهد الإنساني الرئيسي بينما يعمل المجتمع الدولي مع ميانمار وبنغلاديش لضمان العودة الكريمة والمستدامة لجميع السكان إلى وطنهم.

على الرغم من الصعوبات المعروفة المحيطة بهذه المسألة، فمن المؤكد أن وفد بلدي يقدر العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة هذا العام. وهو يتضمن، من بين أمور أخرى، الزيارة الهامة التي قام بها أعضاء المجلس في الربع الثاني من هذا العام وزيارة الأمين العام في حزيران/يونيه التي انضم إليه فيها رئيس البنك الدولي. ونسلط الضوء أيضاً على تعيين الأمين العام في نيسان/أبريل لمبعوثته الخاصة المعنية بميانمار، التي قامت منذ ذلك الحين بعدة رحلات لاستكشاف المنطقة والتعرف عليها. ولا ينبغي أن ننسى الدعم المباشر والمستمر المقدم من مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وخلال تلك الزيارات، تمكنت الوفود من تأكيد الحالة المزرية للنازحين من الروهينغا في مخيمات كوكس بازار، حيث نظمت جلسات استماع ولقاءات مع السلطات المحلية في ميانمار وبنغلاديش، جرى خلالها مناقشات هامة بهدف التوصل إلى حل للنزاع. وسيكون من المستحيل ضمان مستقبل كريم ومزدهر لشباب اللاجئين لأن آفاق التعليم محدودة للغاية وكذلك سبل كسب العيش المتاحة لهم، فإذا طال أمد إقامتهم هناك سيُحكم على جيل كامل من الشعب بالفقر. ويجب أن يفهم المجتمع الدولي وميانمار ذلك، ولكن يتعين عليهما أيضا أن يحترما كرم ضيافة بنغلاديش، وهذا يحتم علينا مضاعفة جهودنا للنهوض بعملية ضمان عودة الروهينغا. ويحدونا الأمل في أن تمضي حكومة ميانمار قدما بالمبادرات التي أعلنتها في رسالة قدمتها إلى المجلس في ٢٠ تموز/يوليه عن طريق ممثلها في نيويورك (S/2018/726) بشأن الوصول الإنساني والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، والتي كانت أيضا مجالات رئيسية حددها المجلس.

ونرحب بحقيقة أنه منذ بدء تشغيل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار، بدأت ميانمار وبنغلاديش تستقبلان زيارات عمل منتظمة للسيدة بورغينر تُجرى خلالها مناقشات متعمقة معها بشأن مسألة راخين. وعلينا جميعا أن ندعم عملها وأن نمنحها الوقت الكافي لإجراء تحقيق أكثر شمولا وملاءمة من شأنه زيادة تيسير حوارها مع الحكومات المحلية.

كما نرحب بالاجتماع الوزاري الذي عقد في آب/أغسطس بين ميانمار وبنغلاديش، ناقشا خلاله تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن الإعادة إلى الوطن، وتوصلا إلى توافق في الآراء بشأن مسائل من قبيل أشكال التحقق، والنازحين في المنطقة الحدودية، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة بين الوزراء من الجانبين. ونشجع الأطراف على مواصلة العمل معا بصورة بناءة. كما نشدد على أهمية الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المشترك في الأشهر الأخيرة بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي نرى أنها تساعد على تعزيز التزامات كل منهما. وينبغي أن تكون هذه الاجتماعات متواترة ومنتجة ونموذجية لبناء مزيد من الثقة والسعي إلى تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في تهيئة بيئة اجتماعية – سياسية يمكن أن تضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وقبل أن أختتم بياني، تحث غينيا الاستوائية جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي على دعم جميع المبادرات القائمة على المفاوضات السلمية وتشجيع الاتصالات باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام ودائم لهذه الحالة الشائكة. وأخيرا، نود أن نعرب عن خالص امتناننا للأمم المتحدة وجميع الوكالات التابعة لها على أرض الواقع، ولبنغلاديش وجميع الجهات الفاعلة الدولية التي تقدم المساعدة من أي نوع للاجئي الروهينغا أو تعمل على تيسير عودتهم. كما نشيد بجمهورية الصين الشعبية لما تبذله من جهود نموذجية كحلقة وصل بين مختلف الأطراف المعنية، ونشجعها على الاستمرار لضمان أن تتعاون ميانمار بفعالية مع بنغلاديش من أجل عودة الروهينغا إلى ديارهم.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نتقدم بالشكر للسيد مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية، التي تكتسي أهمية بالغة لعمل مجلس الأمن. وقد أيدت بيرو عقد هذه الجلسة، بالنظر إلى أنه منذ الزيارة التي قام بها المجلس إلى ميانمار وبنغلاديش في نيسان/أبريل، التي كان لنا شرف قيادتها إلى جانب المملكة المتحدة والكويت، لا تزال الاستجابات الرامية إلى حل الأزمة الإنسانية الخطيرة غير كافية. ولذلك، فإننا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب لمحنة لاجئي الروهينغا، بغية تحقيق عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة، فضلا عن تعزيز العدالة والمساءلة والمصالحة من أجل بناء سلام مستدام في ميانمار.

ونود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا لبنغلاديش على تضامنها باستقبال أكثر من مليون لاجئ، ونشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي لمعالجة الحالة الإنسانية الحرجة للاجئين، لا سيما في ضوء تأثير الرياح الموسمية الأخيرة. كما نؤكد على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في منع النزاعات الناشئة والاستجابة لها. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة الحالة في ميانمار والإسهام في إيجاد حل لها.

ولدينا آمال كبيرة في الاجتماعات الفنية الجارية التي تعقدها الأفرقة العاملة المشتركة التي أنشأتها ميانمار وبنغلاديش، فضلا عن الجهود التي تبذلها السلطات البورمية للمضي قدما في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما نؤكد على أهمية الزيارة الأخيرة التي قام بها المبعوث الخاص، وفي هذا السياق،

نشدد على الضرورة الملحة لأن تحقق جميع الجهود والتطورات الحالية نتائج ملموسة على أرض الواقع من أجل تمكين عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

إن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين أمر ملح، وإن كنا ندرك أن هذه مهام معقدة في إطار عملية وطنية دقيقة لتحقيق السلام والمصالحة وإرساء الديمقراطية. وبينما نقر بالجهود الكبيرة التي ينطوي عليها إنشاء لجنة تحقيق مستقلة، يجب أن نشير إلى أن التوصل إلى فهم كامل لهذه المأساة يقتضي ألا تقتصر ولايتها القضائية على الأحداث السابقة على ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، نحيط علما باهتمام بالاستنتاجات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/39/64)، والذي خلص إلى وجود أدلة معقولة على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وذلك بعد النظر في أعمال العنف التي وقعت بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ وأسبابها.

وفي ضوء خطورة الحالة، نحيط علما بقرار المحكمة الجنائية الدولية بتأكيد ولايتها القضائية بشأن جريمة الترحيل القسري لطائفة الروهينغا. ونتطلع إلى نتائج الدراسة الأولية التي أعدها مكتب المدعي العام للمحكمة. كما نؤكد على أهمية قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/٢، الذي أقر إنشاء آلية مستقلة جديدة لجمع الأدلة على انتهاكات القانون الدولي وتوثيقها وحفظها وتحليلها. ونعتبر هذه مهمة عاجلة تتطلب التعاون مع القطاع الخاص، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنها ينبغي أن تعمل أيضا على وضع استراتيجيات تهدف إلى منع نشر معلومات مشوهة وخطاب الكراهية والتمييز.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية أن يواصل المجلس التركيز على هذه الحالة. وبوسع المجلس أن يعول على دعم وفدي الكامل في هذا الصدد.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفدي أن يتقدم بالشكر للسيد مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، على إحاطته الإعلامية الوافية والزاخرة بالمعلومات.

مضت ١٠ سنوات بالكاد منذ أن خرج بلدي وبلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية من نزاع داخلي مؤلم للغاية. والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد داروسمان تعيد إلى الأذهان تلك الصور لجحافل من الناس المنكوبين البائسين وهم يفرون من الهجمات، هائمين على وجوههم عبر طرق خربة تحت حرارة الشمس الاستوائية. وعندما خرجت كوت ديفوار من ذلك النزاع الداخلي، بفضل مساعدة المجتمع الدولي، قال شعب كوت ديفوار إن ذلك لن يتكرر مرة أخرى أبدا.

ولأن بلدنا قرر مواءمة أفكاره مع أفعاله، فقد كرسنا الحق في الحياة باعتباره حجر الزاوية في دستورنا كمبدأ سام وقيمة أساسية. وما أردناه للشعب الإيفواري هو ما نريده أيضا لشعوب العالم الأخرى. لذلك، فإن الحالة الإنسانية لسكان الروهينغا المشردين واللاجئين وحالة حقوق الإنسان في ولاية راخين لا تزال تشكل تحديا لضمير البشرية وإنسانيتنا. وعليه، فقد انضممنا إلى الآخرين في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

إن كوت ديفوار لا تدعي احتكارا للقلوب، كما قال رئيس عظيم لبلد صديق كبير، أحترمه كثيرا. لكن من الواضح أنه رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات هائلة، لا سيما فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية وعودة لاجئي الروهينغيا. لذلك، سأركز في بياني أساسا على الجانب الإنساني.

تشيد كوت ديفوار بالتزام حكومة ميانمار بالتعاون مع الأمم المتحدة – وهو التزام تجسد في التوقيع في ٦ حزيران/يونيه على مذكرة التفاهم الثلاثية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكوت ديفوار تحث سلطات ميانمار على مضاعفة جهودها لتنفيذ ذلك

الاتفاق عن طريق تيسير وصول وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة إلى السكان المحتاجين من أجل إتاحة وصولهم إلى المعونات والمساعدات الإنسانية.

فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، يحيط وفدي علما بالاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار والتابعة لمجلس حقوق الإنسان. وكوت ديفوار تؤكد من جديد التزامها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها. ونشدد على التزام المجتمع الدولي بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحاكم المختصة. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ استنتاجات بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مستقلة لجمع وتوثيق وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم والانتهاكات في القانون الدولي المرتكبة في ميانمار.

ويجب النظر إلى حل الأزمة الراهنة في ميانمار في إطار نهج شامل يتناول، في جملة أمور، المسألة الهامة المتمثلة في العودة الآمنة والكريمة للاجئي الروهينغيا. ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن السلام الدائم في ميانمار يجب أن يستند إلى السعي إلى إيجاد حلول توافقية تراعي شواغل جميع الأطراف. ولهذه الغاية، نود أن يركز المجتمع الدولي جهوده على ثلاثة مجالات رئيسية: تنفيذ مذكرة التفاهم بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإنشاء عملية لمكافحة الإفلات من العقاب، دعما للعمل الجاري للجنة التحقيق الوطنية؛ وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين.

ويكرر وفدي دعمه للسيدة كريستين شرانر بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام لميانمار، ويشجع حكومة ذلك البلد الصديق على مواصلة التعاون معها. وبلدي – الذي قدم في أوائل التسعينيات ملاذا لمئات الآلاف من اللاجئين الفارين من النزاعات في البلدان المجاورة ويسر إدماجهم – يدرك الجهود والتضحيات الهائلة التي تترتب على فتح الحدود الوطنية أمام الأشخاص المنكوبين. ولذلك، نود أن نعرب عن خالص امتناننا لسلطات بنغلاديش وشعبها الصديق على كرم الضيافة والمساعدة المقدمة للاجئي الروهينغيا.

وفي الختام، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي على مواصلة وزيادة مساعداته للاجئين من خلال تقديم مساهمات مالية كافية لخطة الأمم المتحدة للاستجابة المشتركة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في ميانمار وحالة لاجئي الروهينغيا من بين أهم المشاكل التي تشغل بال المجتمع الدولي. فالعالم يشهد اليوم أحد أخطر الكوارث والانتهاكات في الحيز الإنساني، بتشريد أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الروهينغيا الذين فروا إلى بنغلاديش منذ آب/أغسطس من العام الماضي. في الوقت نفسه، ولأسباب إجرائية، فإن دعوة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار – التي أنشئت بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة – لتقديم إحاطة إلى المجلس تتجاوز ولايتها. وبالتالي، فقد امتنع وفدي عن التصويت خلال التصويت الإجرائي. ومن ناحية أخرى، فإننا نقدر المعلومات المستكملة التي قدمها الرئيس داروسمان ونشكره على ذلك.

لطالما دعم بلدي التوصل إلى حل مبكر وشامل لهذه الأزمة الإنسانية بمشاركة مباشرة من ميانمار وبنغلاديش والمجتمع الدولي برمته. وهذا الموقف لم يتغير حتى اليوم. ونحيط علما بالترتيبات التي اتخذتها حكومة ميانمار لإعادة لاجئي الروهينغيا إلى الوطن وتسكينهم، وكذلك تعاونها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة بورغنر. ونرحب بزيارتها الثالثة إلى ميانمار في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، التي أدت إلى إحراز المزيد من التقدم في ذلك الصدد.

وفي هذا السياق، يعرب وفدي أيضا عن بالغ قلقه إزاء نتائج تحقيقات بعثة تقصي الحقائق ويدين الأعمال الوحشية المرتكبة في ولاية راخين. وما تم الإبلاغ عنه من الانتهاكات الصارخة والجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان كان مفجعا، بما في ذلك التمييز على أساس عرقي وديني، مع استمرار الترحيل والقمع المنهجي على نطاق واسع. ونشعر بالقلق بشكل خاص لأن التقرير يخلص إلى استنتاج أن،

”الضعف الشديد للروهينغيا هو نتيجة لسياسات وممارسات حكومية نفذت على مدى عقود“ (A/HRC/39/64، الفقرة ٢٠).

ومن الواضح أن الكشف عن الفظائع بالكامل واتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن تلك الأعمال سيكون شرطا مسبقا ضروريا لغرس الثقة من جديد في نفوس اللاجئين حتى يمكنهم العودة إلى ديارهم. وبالمثل، في ظل الظروف الحالية، لن تكون عودة اللاجئين الروهينغيا من بنغلاديش إلى ديارهم في ولاية راخين ممكنة ما لم تعجل سلطات ميانمار بعملية تهيئة الظروف الضرورية وتوفير ضمانات أمنية كاملة، وكذلك توفير فرص الوصول إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية وسبل كسب العيش المستقرة والطويلة الأجل.

ونعتقد بقوة أن معالجة الأسباب الجذرية - أي مسائل المواطنة واستعادة حقوق وحريات مسلمي الروهينغيا - هي وحدها التي يمكن من خلالها لهذه الأزمة المعقدة التي طال أمدها أن ترى حلا كريما ودائما. ونتوقع من حكومة ميانمار أن تستمر في اعتماد تدابير بناء الثقة وتنفيذ جميع التدابير العملية التي أوصت بها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. على سبيل المثال، يجب أن تكفل حكومة ميانمار حرية تنقل مسلمي الروهينغيا في ميانمار على الفور لإثبات صدقها.

وما زال يتعين على أكثر من مليون من مسلمي الروهينغيا - أغلبيتهم الساحقة من النساء والأطفال - البقاء في ظروف صعبة للغاية في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. وكازاخستان تشيد بجهود حكومة بنغلاديش في مساعدة كل هذا العدد غير المسبوق من اللاجئين وتوفير المأوى لهم والرعاية الطبية والغذاء وغير ذلك من أشكال المساعدة. وفي الوقت نفسه، ما زلنا بحاجة إلى قدر هائل من الأموال الإضافية وكذلك جميع أشكال المساعدات العينية. ولذلك نناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى مواصلة تقديم الدعم الكامل إلى بنغلاديش. وفي الوقت نفسه، تدرك كازاخستان أن إرساء الثقة فيما بين مختلف المجتمعات عملية صعبة وطويلة الأمد تتطلب المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة.

لكن المسؤولية الأساسية عن حل المشكلة تقع على عاتق اتحاد ميانمار ذاته. وتشجعنا بصورة خاصة نتائج اجتماع غير رسمي عقد بين الصين وميانمار وبنغلاديش على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

ونعتقد أن هذا الاجتماع الثالث للفريق العامل المشترك، الذي سيعقد في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في داكا، سيسهم في حل مسألة المشردين بطريقة ودية وسريعة. ونرى أن مشاركة الثلاثية الآسيوية تنطوي على إمكانيات كبيرة للمساهمة في حل الأزمة الحالية.

وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسهم إسهاما إيجابيا في تسوية الأزمة وأن يتجنب الاستقطاب الذي لا لزوم له. إن وفد بلدي ملتزم بدعم الإجراءات المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان السلام والأمن للاجئي الروهينغيا وشعب ميانمار، ونتوقع من الحكومة بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد نيبينزيا (روسيا) (*تكلم بالروسية*): اليوم، وأمام أعيننا، أضاع مجلس الأمن توافقا في الآراء بشأن موضوع آخر بالغ الأهمية في أعمال منظمتنا، نتيجة أساليب غير بناءة، وغير

مسؤولة من جانب عدد من الدول المصممة على إجبارنا على عقد جلسة لمناقشة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/64). وكما سبق أن أشرنا في بياننا بشأن الأسباب التي أدت إلى التصويت الإجرائي، لا نرى إطلاقا أي قيمة مضافة في تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

لقد فرض علينا أن نناقش تقريرا غريبا للغاية أثارت شرعيته شكوكا خطيرة. وقد جرى انتقاده على نطاق واسع من قبل وفود كثيرة، بما في ذلك وفد بلدي، في مجلس حقوق الإنسان، مما يدل على ما اتسم به من طابع المواجهة، الأمر الذي يقلل في حد ذاته من قيمة أي مناقشة للوثيقة التي أُلقي بها إلى مجلس الأمن. إننا جميعا ندرك أن ميانمار لا تتعاون مع بعثة تقصي الحقائق، وممثلوها لم يزوروا البلد قط. ولذلك، لا يمكن اعتبار الأدلة التي جمعت خارج البلد المعني موضوعية أو شاملة. كما ينطبق ذلك تماما على ما يسمى بالنتائج والاستنتاجات القائمة على تلك الأدلة.

والذين سعوا اليوم بقوة لمناقشة التقرير في مجلس الأمن يبذلون كل ما في وسعهم للتقليل من أهمية إنشاء سلطات ميانمار في ٣٠ تموز/يوليه لجنة تحقيق مستقلة، تضم بين قادتها وموظفيها ممثلين أجانب مرموقين. وعوضا عن من ابتزاز نايبيداو وترهيبها، سيكون من الأجدى أن نمنح اللجنة دعمنا الصادق المتعدد الأطراف. وبعد جلسة اليوم، لا ينبغي أن ندع للأوهام سبيلا لأي أحد حيال حقيقة أن المحرضين على عقدها لا اهتمام لهم على الإطلاق بحل مشاكل الروهينغيا. فهي مجرد ذريعة لممارسة الضغط بلا حياء على سلطات دولة ذات سيادة، لإرغامها على فعل ما يريده مستعمرها السابق وحلفاؤه. والخطوة المنطقية التالية في ذلك الاتجاه هي الضغط من أجل فرض جزاءات ضد ميانمار واتخاذ قرارات مناظرة في مجلس الأمن، وهذا مسار عمل نرفض تأييده رفضا قاطعا.

وأقول ذلك لأنه يصعب تجنب ملاحظة أن نايبيداو تحاول حل مشكلة اللاجئين. ومنذ زيارة مجلس الأمن إلى ميانمار في نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو، شهدنا عددا من التغييرات الإيجابية. إن قيادة ميانمار تعمل بصورة منهجية من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ولاية راخين بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة، وقد نفذت حتى الآن ٨١ من بين ٨٨ توصية. وأكدت السلطات مرارا على الصعيد الرسمي استعدادها لكفالة العودة التدريجية للمشردين داخليا، بمن فيهم من بنغلاديش. وحتى الآن، تحققت ميانمار من هوية أكثر من ٠٠٠ ٨ لاجئ. وتستحق الثناء الخطوات المتخذة لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة في ولاية راخين لاستقبال العائدين وإعادة توطينهم. وثمة مثال آخر على ذلك وهو التعاون الوثيق بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومة ميانمار بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة في ٦ حزيران/يونيه. ونؤيد عمل كريستين شرانر بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام بشأن ميانمار، التي زارت البلد فعلا ثلاث مرات، وأحدثها عهدا من ١٠ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ونلاحظ الاستجابة الإيجابية من سلطات ميانمار بشأن اقتراحها فتح مكتب في نايبيداو.

ومن جانبنا، فقد أيدنا باستمرار اتباع نهج متوازن وغير تصادمي عند مناقشة الحالة في ميانمار، والبحث عن سبل لتطبيع الحالة الإنسانية في ولاية راخين، بما في ذلك تسوية مسألة الروهينغيا. ويجب أن نضع في الحسبان أن المشاكل الأساسية في راخين متعددة الأوجه ومعقدة، ولا يمكن حلها إلا بواسطة الجهود الدبلوماسية والسياسية السلمية وبإقامة حوار بين سلطات نايبيداو ودكا، وممثلين عن جميع الأعراق والأديان. وسيتيح الأساس القانوني المتفق عليه للمفاوضات بين ميانمار وبنغلاديش وأداء آليات التنسيق إمكانية اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. إن أسلوب تأجيل بدء عملية الإعادة

إلى الوطن، التي يتزايد استخدام القوى الخارجية لها لممارسة ضغط إضافي على ميانمار، من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن الأولوية هي ضمان التعاون الدولي بهدف معالجة أسوأ العواقب الإنسانية للأزمة. ونعتقد أن من الضروري أن تُقدم المساعدة إلى كل من بنغلاديش وميانمار، ويتمثل دور المجتمع الدولي أيضا في مساعدة نايبيداو ودكا على تنفيذ الاتفاقات القائمة.

إننا نرى أن مسألة ولاية راخين جزء من سياق أوسع للتحديات والمهام العامة التي تواجه القيادة المنتخبة ديمقراطيا في ميانمار. ولا نؤيد محاولات تحميل نايبيداو أو فئات محددة في ميانمار كامل المسؤولية عن حل الأزمة، مع تجاهل الحاجة إلى مكافحة الجماعات الإرهابية، وفي المقام الأول جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، والتي لعبت الهجمات التي شنتها تلك الجماعة دورا كبيرا في إثارة الحالة في ولاية راخين. وهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى جعل آفاق السلام القوية بين الجماعات الإثنية في ميانمار، وتعاونها الفعال مع المجتمع الدولي أكثر بعدا. ونعتقد أن من الضروري تقديم المساعدة لحكومتي ميانمار وبنغلاديش لتسوية الحالة المتعلقة بولاية راخين بروح من المساواة والاحترام المتبادل. وللأسف، فإن جلسة اليوم لا تسهم بأي شيء من ذلك على الإطلاق.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن الأسف لأن مجلس الأمن استمع اليوم إلى إحاطة إعلامية من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. إن تلك الممارسات تقوض وحدة المجلس ولا تفضي إلى ضمان تعاون أعضائه من أجل الاشتراك في حل مسألة ولاية راخين.

لقد أُحرز تقدم جيد في الآونة الأخيرة في حل مسألة ولاية راخين من خلال الجهود المشتركة للبلد المعني والبلدان الأخرى في المنطقة ووكالات الأمم المتحدة. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، زارت أول بعثة مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣ قرية في ولاية راخين، وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، زارت بعثة مشتركة ثانية ٢٦ قرية أخرى. وقد وعدت حكومة ميانمار بمنح البعثة المشتركة إمكانية الوصول الكامل إلى كامل أراضي ولاية راخين، وتنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية فعليا. ويجري تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين التي وردت في تقريرها. وقد بدأت لجنة ميانمار للتحقيق المستقلة المعنية بولاية راخين، عملها في الآونة الأخيرة وعقدت اجتماعا. وفي المشاورات التي أجرتها اللجنة مع بنغلاديش، زارت قصبه في بنغلاديش، من أجل إجراء تحقيق بهدف تحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ولاية راخين بعد الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قامت السيدة كريستين شرانر بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام بشأن ميانمار، بزيارة ميانمار مرة أخرى.

وعقدت مناقشات متعمقة مع قادة ومسؤولي ميانمار، وزارت بلدتي مونغدو بوثيدونغ للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في ولاية راخين. سيعقد الفريق العامل المشترك لميانمار وبنغلاديش اجتماعه الثالث بحلول نهاية هذا الشهر. وأشار السيد أبو الحسن محمود علي، وزير خارجية بنغلاديش، مؤخرا إلى أنه استنادا إلى قائمة بنغلاديش التي تضم ٨ ٠٠٠ شخص والقائمة التي قدمتها ميانمار، سيتم إعادة مجموعة أولى من اللاجئين قريبا إلى وطنهم. ينبغي للمجتمع الدولي أن يلاحظ ويقر تماما بهذا التقدم النشط. تقدم حكومة وشعب بنغلاديش قدرا كبيرا من الدعم الإنساني للنازحين في بنغلاديش على الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر. إنهم يعملون جاهدين لتحسين ظروفهم المعيشية ويتخذون الترتيبات اللازمة لمساعدتهم

على مواجهة الأحداث الطبيعية مثل الأعاصير وموسم الأمطار. وتقدر الصين تقديرا كبيرا الجهود المتميزة لبنغلاديش.

ميانمار وبنغلاديش جاران وصديقان للصين. ومنذ بداية الأحداث في ولاية راخين، انخرطت الصين بنشاط في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع الحوار والمشاورات بين البلدين من أجل حل هذه المسألة. واقترحت الصين مفهوم حل من ثلاث مراحل لمسألة ولاية راخين وشجعت الأطراف على الاتفاق على عدد من المسائل الهامة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقب الاجتماع الثلاثي غير الرسمي الأول في أواخر حزيران/يونيه بين الصين وميانمار وبنغلاديش، عقد السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، اجتماعا ثلاثيا غير رسمي آخر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك مع السيد علي والسيد يو كياو تينت سوي، وزير مكتب مستشارة الدولة في ميانمار، حضره أيضا الأمين العام والسيدة بيرغنر، مبعوثته الخاصة المعنية بميانمار. وأسفر مناخ الاجتماع الودي والصريح والبناء عن ثلاث نقاط هامة بتوافق الآراء.

أولا، اتفقت ميانمار وبنغلاديش على إيجاد حل مناسب لمسألة ولاية راخين عن طريق المشاورات الودية. ثانيا، أشارت بنغلاديش إلى أنها مستعدة لإعادة أول مجموعة من الأشخاص الذين فروا من الاضطرابات إلى الوطن. كما أشارت ميانمار إلى أنها مهيأة لاستقبال أولئك المستعدين للعودة. ثالثا، اتفق كلا البلدين على عقد اجتماع لفريق عامل مشترك في أقرب وقت ممكن لوضع خريطة طريق وجدول زمني للإعادة إلى الوطن، بحيث يمكن أن يبدأ العمل في هذا الشأن دون تأخير. لذلك، يسرنا أن نلاحظ أن توافق الآراء الذي ذكرته يجري تنفيذه بنشاط.

إن الصين تشعر ببالغ القلق إزاء المشردين في بنغلاديش، وقدمت مساعدات إنسانية إلى البلدين المعنيين. وعلى نفس أساس تقديم المساعدات السابقة، تعهدت الصين بالتبرع بعدد ١٠٠٠ ملجأ مؤقت للسكان المحليين لتحسين ظروفهم المعيشية وإعادة توطين العائدين إلى الوطن، كما قدمت إلى بنغلاديش مبلغ ٢٠ مليون رينمبي (يوان) في صورة مساعدات الغذائية. ولا نزال ملتزمين بالسعي إلى إيجاد حل للمسألة في ولاية راخين.

لمسألة ولاية راخين خلفية تاريخية وعرقية ودينية معقدة. إنها أساسا مسألة بين ميانمار وبنغلاديش، وحلها يتطلب بذل جهود لا تكل في الأجل الطويل. ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ميانمار وسلامتها الإقليمية، ويعرب عن تقديره للتقدم الإيجابي الذي تحقق بشق الأنفس، وأن يدرك إدراكا تاما الصعوبات والتحديات التي تتعامل معها وأن يبذل جهودا هادفة للمساعدة في حل هذه المسألة. المهمة الفورية هي كفالة البدء المبكر لعملية إعادة الذين فروا من ميانمار إلى بنغلاديش إلى الوطن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع كلا البلدين على تكثيف الحوار فيما بينهما وكفالة نجاح إعادة المجموعة الأولى في أقرب وقت ممكن حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

وينبغي أن يجري حل المسائل ذات الأهمية القصوى للجميع في عملية الإعادة إلى الوطن، وهي حرية التنقل والجنسية والمساءلة، تدريجيا وعلى نحو مناسب. ولا بد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تكثيف مشاوراتهما مع حكومة ميانمار الحكومة والعمل من أجل التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الثلاثية. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم المبعوثة الخاصة، التي تسعى إلى إقامة الحوار والمشاورات بهدف مساعدة حكومة ميانمار على حل المسألة. التنمية هي الطريق الأساسي إلى حل دائم لمسألة ولاية راخين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام لمساعدة السلطات المحلية والسكان في القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين سبل معيشتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والتعايش المتناغم بين الناس.

أخيرا وليس آخرا. إن المجتمع الدولي يتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان ومسألة المساءلة في ولاية راخين. إن حكومة

ميانمار ملتزمة بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة بناء على أدلة متينة. وقد أنشأت لجنة تحقيق مستقلة في ولاية راخين، تضم مشاركة دولية واسعة النطاق وقد وعدت بتقديم تقرير في غضون سنة واحدة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ميانمار ويشجع اللجنة على العمل بصورة مستقلة، وكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار (A/HRC/39/64)، فإن البعثة لم تدخل ميانمار مطلقا. وتستند نتائجها إلى معلومات غير كاملة ومتحيزة. وهي غير موضوعية وغير محايدة، وبالتالي غير موثوقة. وتشكل استنتاجاتها واقتراحاتها وتوصياتها تدخلا متعمدا في الشؤون الداخلية لميانمار وإهانة لسيادتها. بعثة تقصي الحقائق ليست قاضيا. لا يمكن لهذه الممارسات، التي لا تساعد على حل مسألة ولاية راخين، إلا أن تعرض للخطر إمكانية تحقيق المصالحة الداخلية والتحول الديمقراطي في ميانمار، وتتسبب في تصعيد التوتر في ولاية راخين وتقويض سلطة ومصداقية الأمم المتحدة.

إن حقوق الإنسان قضية مشتركة للمجتمع الدولي وركيزة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة. لقد دأبت الصين على الدعوة إلى الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ذلك هو السبيل الصحيح للنهوض بقضية حقوق الإنسان من أجل البشرية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في السعي إلى الحوار والمشاورات، وتعزيز العدالة والحياد، والعمل على إيجاد حل ومواصلة الاضطلاع بدور بناء في حل المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تكرر بوليفيا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء أعمال العنف التي وقعت في ولاية راخين في آب/أغسطس ٢٠١٧ وما تلاها، الأمر الذي أدى إلى تشريد قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص إلى بنغلاديش، حيث يعيشون في ظروف صعبة. لا يمكن أن يمر العنف من دون عقاب. يجب التحقيق في تلك الأفعال ويجب تحديد الأشخاص المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة لمساءلتهم عليها أمام المحاكم المختصة. إن العمل الذي اضطلعت به لجنة التحقيق المستقلة بشأن ولاية راخين المنشأة في نهاية تموز/يوليه أساسي لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تتعاون جميع الوكالات والمؤسسات ذات الصلة مع تحقيقات اللجنة وأن تقدم جميع المعلومات اللازمة للتأكد من عدم استمرار تمتع الجناة بالإفلات من العقاب. ونود أن نؤكد في هذا الصدد أن اللجنة، منذ إنشائها، عقدت ثلاثة اجتماعات مع المسؤولين على مختلف مستويات الحكومة ومع أفراد من الفئات السكانية المتأثرة.

ونود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية للجمع بين الأطراف، وتعزيز الحوار فيما بينها، مثل الاجتماع الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر مع وزيري خارجية ميانمار وبنغلاديش بمبادرة من وزير خارجية الصين، والذي حضره الأمين العام. تم في ذلك الاجتماع التوصل إلى اتفاق لحل المسألة عن طريق المشاورات الودية فيما بين الأطراف وتنسيق إعادة مجموعة أولى من المشردين إلى الوطن وعقد اجتماع مشترك لوضع خريطة طريق وجدول زمني لتحقيق هذا الهدف. ونود أيضا أن نشير إلى الاجتماع الذي عقد في بيجين في ٢٩ حزيران/يونيه بين وزيري خارجية ميانمار وبنغلاديش، بمبادرة أيضا من وزير خارجية الصين، والذي تم خلاله الاتفاق على المبادئ الأساسية لأربع نقاط لتسوية حالة اللاجئين الروهينغيا – إيجاد طريقة لوقف العنف، وبدء أعمال الإعادة إلى الوطن، وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية المستدامة لصالح كلا الطرفين، وبالتالي تعزيز علاقات الثقة والتعاون بين حكومتي بنغلاديش وميانمار.

هذا هو نوع الإجراءات الإيجابية التي ينبغي أن تكون لها الصدارة للنهوض بحل للحالة في ميانمار.

ومن ناحية أخرى، من المهم أيضا تعزيز التعاون وتنسيق العمل لإعادة اللاجئين الروهينغيا إلى الديار الذي تقوم به حكومة ميانمار بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في ٦ حزيران/يونيه. ونتيجة لتنفيذ هذه المذكرة، جرى تقييم ٢٣ قرية في تموز/يوليه فيما يجري تقييم ٢٦ قرية إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم الممكن إلى حكومتي بنغلاديش وميانمار لتنفيذ إطار العمل بشأن العودة الكريمة والآمنة والطوعية والشفافة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية، وأن يشجع على تنفيذ ما تبقى من مهام. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالزيارة التي قامت بها إلى ميانمار المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، والتي انتهت قبل بضعة أيام.

أخيرا، وعلى غرار جميع الوفود الأخرى، يعرب وفدي عن التقدير للجهود التي بذلتها حكومة بنغلاديش خلال العام الماضي فيما يتعلق باستفاضة اللاجئين في بلدها ويشيد بتلك الجهود. وفي هذا الصدد، لا بد أن يبذل المجتمع الدولي والأمم المتحدة كل جهد ممكن لدعم المجتمعات المضيفة في بنغلاديش، وضمان انتفاعها بحوافز إنمائية على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

سأدلي بإشارة موجزة إلى ما استمعنا إليه في نهاية البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة. وسأتوخى الإيجاز الشديد حتى لا أصرف اهتمام المجلس عن موضوعنا اليوم. أود أن أشير إلى أنني أتفق مع الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على أن ثمة طرقا نسلكها في أداء مهامنا في الأمم المتحدة. وثمة سبل لنسج علاقات التعاون والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء. وهناك أيضا السبيل الآخر، أي استخدام الأمم المتحدة وتوظيف أدواتها ومرافقها لمآرب سياسية، أو استخدام مسألة حقوق الإنسان وتوظيفها على أساس الكيل بمكيالين لتحقيق أغراض سياسية. ولا ينوي وفدي، بصفته الوطنية، أن يطلب إذنا من أي أحد بشأن كيفية التصرف أو العمل. ومن ناحية أخرى، فإننا نصر على ألاّ تستخدم مرافق الأمم المتحدة لمآرب سياسية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف اليوم، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية الثالثة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ونحتفل في ميانمار بيوم الأمم المتحدة سنويا بتنظيم احتفال خاص وأنشطة عامة للتوعية بعمل الأمم المتحدة. إنه يوم للاحتفال والاعتزاز به، يوم لتذكر الماضي وتجديد التزامنا النبيل ببناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان في العالم، تلك المسؤوليات التي عهد بها إلينا مؤسسو المنظمة.

ولكن، للأسف أننا اجتمعنا هنا في هذه القاعة بشكل يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة – ميثاق منظمتنا – وخلافاً للقواعد والإجراءات الدائمة للمجلس ولكل ما يمليه الضمير الإنساني من منطق وإنصاف. إننا نشهد تهاوي الأساس الذي تستند إليه النزاهة الأخلاقية والمؤسسية للأمم المتحدة نتيجة محاولة صارخة من بعض أعضاء المجلس لاختطاف مسألة حقوق الإنسان لتحقيق مآربهم السياسية. وقد انضم وفدي إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن اعتراضنا الشديد على هذا الظلم وإساءة استخدام الممارسات المرعية في مجلس الأمن.

عندما أنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة تقصي الحقائق في ميانمار في آذار/مارس ٢٠١٧، اعترضنا على هذه البعثة بسبب شواغلنا الجدية، ولا سيما بشأن مدى استصواب إنشائها وولايتها ذاتها. وقرار مجلس حقوق الإنسان كلف البعثة ”بتحديد الوقائع والملابسات المتعلقة بالانتهاكات الأخيرة المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات العسكرية وقوات

الأمن، والتجاوزات في ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين... بهدف ضمان إخضاع الجناة للمساءلة الكاملة وتحقيق العدالة للضحايا'' (قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٤، الفقرة ١١)

كانت الولاية واضحة تماماً. فقد حددت البعثة فعلا من ينبغي أن يكون في صفوف الجناة ومن ينبغي أن يكون في صفوف الضحايا. ومنذ البداية، كان إنشاء بعثة تقصي الحقائق معيبا ومتحيّزا وتُحرِّكُه دوافع سياسية ونوايا خفية. ويقلقنا أيضا أن إصدار تقرير البعثة (A/HRC/39/64) الذي يستند إلى روايات لا إلى أدلة دامغة، سيُفضي فحسب إلى زيادة تأجيج التوترات وقد يعرقل الجهود التي تبذلها الحكومة لنسج تماسك اجتماعي تشتد الحاجة إليه في ولاية راخين. وتقرير البعثة المنحاز أكد شواغلنا.

وسبق أن أثرنا في هذه القاعة، في ٢٨ آب/أغسطس (انظر S/PV.8333)، شكوكنا، أو شواغلنا، إزاء صدق نوايا البعثة. ومع أن البعثة مكُلّفة بتقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ أيلول/سبتمبر، فقد أصدرت، قبل الآجال المحددة وعلى عجل، نسخة غير محررة من التقرير في ٢٧ آب/أغسطس، قبل يوم واحد من بدء المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار. وقد أثار هذا التصرف مخاوفنا المشروعة إزاء موضوعية البعثة وحيادها ومصداقيتها. كما أن المنهجية التي تعتمدها للتحقيق معيبة أيضا، إذ أُعدّ التقرير استناداً إلى نتائج مقابلات أجريت مع مجموعات مختارة من النازحين في كوكس بازار ومعلومات مستقاة من بعض المنظمات غير الحكومية والجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان التي وضعت خطة محددة سلفا بشأن هذه المسألة. وبالتالي، لم يُسلط تقرير البعثة ضوءا جديدا على المشكلة ولكن تبين أنه مطابق لتقارير جماعات بعينها من المدافعين عن حقوق الإنسان لا تخضع لأي مساءلة عن عملها على الإطلاق.

وقمنا مرارا بشرح حقيقة الأزمة الإنسانية الراهنة في ولاية راخين التي أشعل فتيلها الهجمات المدبرة دون أي استفزاز على ٣٠ مخفراً للشرطة ومقر كتيبة عسكرية والتي شنتها الجماعة الإرهابية ''جيش إنقاذ روهينغيا أراكان'' في آب/أغسطس ٢٠١٧، وقبل ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد ذبّح إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أراكان أفراد الأمن ومئات المدنيين الأبرياء، من بينهم ١٠٠ قرويّ من الهندوس، وأقليات إثنية أخرى، وحتى مسلمين موالين للحكومة. والفظائع التي اقترفها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان دفعت آلاف الأبرياء من الجماعات الإثنية إلى الفرار من قراهم إلى أجزاء أخرى من ولاية راخين. وبالمثل، فقد ترتب عليها هجرة كثيفة للمسلمين إلى البلد المجاور. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا أن الأزمة الراهنة لم تؤثر على الطائفة المسلمة حصراً. وعندما نتكلم عن حقوق الإنسان، ينبغي أن نراعي حقوق الإنسان لكلتا الطائفتين.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالاستياء إزاء حقيقة أن بعثة تقصي الحقائق غضت الطرف على نحو متعمد وصارخ عن الفظائع الإرهابية التي اقترفها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، وهو ما يمكن لكثيرين تفسيره على أنه تبرير أو تغاضٍ عن أعمال الإرهابيين المسلمين المتطرفين. وقد تحلّت بعثة تقصّي الحقائق بقدر كبير من الشجاعة لتذكر في تقريرها على مضض وبفتور الفظائع التي ارتكبها إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. إذ يذكر التقرير عدداً قليلا من انتهاكات جيش إنقاذ روهينغيا أراكان لحقوق الإنسان، بما في ذلك ''قتل ما يناهز ١٠٠ رجل وامرأة هندوس من إثنية خا مونغ سيك'' (A/HRC/39/64، الفقرة ٥٤). ويتابع:

''وتؤكد المعلومات التي استقتها البعثة من مصادر أولية عن الحادث الأخير صحة حدوث القتل''، أي قتل الهندوس، ''لكنها غير حاسمة بشأن الجاني. فقد كانت مجموعات مقاتلة أو إجرامية أخرى تنشط بدورها في المنطقة، وقد تكون هي أيضاً المسؤولة عن الانتهاكات''. (المرجع نفسه)

يا له من أمر مدهش. لست إلا بصدد استرعاء انتباه أعضاء المجلس إلى الحقيقة المجردة للتقرير.

لقد قيل الكثير عن المساءلة. وكما يعلم المجلس جيدا، فقد أنشأت حكومة ميانمار لجنة تحقيق مستقلة، بقيادة السفير روزاريو مانالو.

وستحقق هذه اللجنة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها التي حدثت عقب الهجومين الإرهابيين لجيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين سعيا إلى تحقيق المساءلة والمصالحة. وستضطلع اللجنة بولايتها وفقا لمبادئ الاستقلال والحيادية والموضوعية، وستقدم تقريرها في غضون سنة واحدة. ونحن مستعدون وقادرون على تولي مهمة المساءلة عن أي انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان عند توفر الأدلة الكافية. ولا بد من إتاحة بعض الوقت والحيز للجنة التحقيق المستقلة.

قال السيد داروسمان إن ميانمار لم تتخذ أي إجراء بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. في الواقع، اتخذت إجراءات قانونية بحق عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين ثبتت مخالفتهم للإجراءات العملية وقواعد الاشتباك المعمول بها عقب الحادث الذي وقع في قرية إندين. وإضافة إلى ذلك، اتخذت أيضا إجراءات إدارية ضد ضباط كبار من قوات التاتمادو كانوا مسؤولين عن الإشراف على العمليات الأمنية في ولاية راخين.

ويرفض وفدي رفضا قاطعا استنتاج توفر ”نية ارتكاب أعمال إبادة جماعية“ فيما يتعلق بقانونية الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب من جانب قوات الأمن في ولاية راخين. واستند هذا الاستنتاج إلى أدلة ظرفية لم يتم التحقق من صحتها ولا يوجد دليل قانوني سليم عليها. وحكومة ميانمار رفضت بشكل قاطع الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في ٦ أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بولاية راخين. وموقفنا واضح – ميانمار ليست طرفا في نظام روما الأساسي وليس لهذه المحكمة ولاية قضائية على ميانمار على الإطلاق. وقرار المحكمة الجنائية الدولية يستند إلى أسس قانونية مشكوك فيها وطبق على حالة لم تُستنفد فيها بعد سبل الانتصاف المحلية. ولذلك، أود أن أوضح بجلاء أننا لن نقبل أبدا أي مطالبة بإحالة ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكما قلت سابقا، لقد أبدينا استعدادنا وقدرتنا فيما يتعلق بمعالجة مسألة المساءلة. ووضع المساءلة قبل أي شيء آخر، دون اعتبار لأي تطورات إيجابية، سيؤدي فحسب إلى عواقب غير حميدة. واتخاذ تدابير قسرية انفرادية دون النظر بشكل موضوعي إلى الحالة في ميانمار وممارسة ضغوط خارجية ذات دوافع سياسية سيلحق الضرر بما تبديه حكومة ميانمار حاليا من حسن النية والتعاون مع المجتمع الدولي.

إن الحالة في راخين لا تهدد السلم والأمن الدوليين بأي شكل من الأشكال. فهذا اتهام سخيف ولا أساس له. ويحفل التقرير بالتحيز وغير بناء تماما. ويذكّرنا الرئيس وين مينت في رسالته اليوم بمناسبة يوم الأمم المتحدة بأن:

> ”قيمة الأمم المتحدة ستحددها كيفية استخدام المنظمة والدول الأعضاء فيها للأدوات المتاحة لهما لتعزيز السلام والاستقرار والوئام والتخفيف من الأذى والعداوات. فالموضوعية والنزاهة والكفاءة المهنية واحترام السيادة الوطنية – تلك بعض المفاتيح لنجاح الأمم المتحدة في مهمتها.“

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن ميانمار لا تزال في مرحلة حرجة من التحول إلى الديمقراطية التامة. وقال السيد داروسمان إن الصبر لن يساعد عملية التحول الديمقراطي في ميانمار، ولكن العكس صحيح. فليس بالثورة نبني الديمقراطية. وقد اختارت زعيمتنا، مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي، مسارا سلميا من خلال المصالحة الوطنية والوفاق الوطني، الأمر الذي يتطلب

التحلي بقدر كبير من الصبر والحكمة السياسية. والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار، السيدة كريستين بورغنر، شددت في بيان بمناسبة انتهاء بعثتها إلى ميانمار في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر على ضرورة التحلي بالصبر وتعزيز بناء الثقة للمضي قدما بعملية السلام نحو حل وطني داخلي للأزمة. ونحن نتفق مع المبعوثة الخاصة تماما. فالصبر وبناء الثقة عنصران هامان لنجاح جهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد حل عملي ومستدام للأزمة الإنسانية الراهنة ومسألة ولاية راخين الشمالية برمتها. وهذا هو السبيل الذي يقودنا إلى تحقيق هدفنا الوطني النهائي المتمثل في بناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي بحق.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تصرُّف ينم عن ازدراء فادح لجميع قيم الأخلاق والتحضر، شهده مقر الأمم المتحدة. ويؤسفني أن أثير هذه المسألة، ولكن بالأمس وُزّعت كتيبات تتعلق ببلادي – وبيدي نسخة منها – في غرفة الاجتماعات رقم ١ التي عقدت فيها اللجنة الثالثة جلستها العامة للاستماع إلى عرض شفوي قدمته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيدة يانغي لي، ورئيس بعثة تقصي الحقائق، السيد داروسمان.

ولم يكن ذلك سلوك أحد المنشقين الساخطين أو ناشط في مجال حقوق الإنسان ممن لا يكترثون بالقواعد والقوانين، بل هو من صنع رئيس بعثة دولية لتقصي الحقائق معيّن ومكلف من قبل مجلس حقوق الإنسان، أحد الهيئات الفرعية للجمعية العامة. ولا نفهم كيف يكون لهذا النفاق مكان في هذه الهيئة العالمية. هذا عار على الأمم المتحدة. وتلك الكتيبات إهانة بالغة لدولة عضو في الأمم المتحدة ولقادتها الحاليين. وهي انتهاك جسيم لمدونات قواعد السلوك لموظفي الأمم المتحدة. وقد أدانت حكومة بلادي هذا العمل بأشد العبارات. فخطاب الكراهية والاستفزاز تردد أصداؤه الآن في قاعات الاجتماعات في الأمم المتحدة نفسها، حيث ينبغي لنا جميعا أن نعمل معا من أجل السلام والوئام والتسامح.

يجب أن يكون الكل مسؤولا عن أفعاله أو أفعالها. والتاريخ سيحكم على الأفراد على اساس أقوالهم وأفعالهم في قاعة المجلس وفي الأمم المتحدة. إن شعب ميانمار – ولا أحد سواه – هو من يقرر مصيره.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للتكلم. ونحن نقدر جهود أعضاء المجلس التسعة لتنظيم هذه الإحاطة من قبل السيد مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار.

وفيما يتعلق ببنغلاديش، فإن أولويتنا الأولى فيما يتعلق بأزمة الروهينغيا الإنسانية هي ضمان العودة الطوعية والمستدامة للأشخاص النازحين قسرا من الروهينغيا إلى ديار أجدادهم في أمان وكرامة. ولا مصلحة لبنغلاديش في عرقلة إعادة النازحين إلى الوطن وإطالة أمد الأزمة، مع ارتفاع عدد اللاجئين من الروهينغيا إلى ١,١ مليون نسمة. وعليه، فقد اتفقنا على بدء الإعادة إلى الوطن لعدد قليل من الأفراد الذين تحققت منهم سلطات ميانمار حتى الآن، في أقرب فرصة ممكنة. وفي نهاية المطاف، فقد خضنا مفاوضات صعبة بشأن جميع عناصر الترتيبات الثنائية المبرمة بين حكومتينا، ونود أن يتقيد نظراؤنا في ميانمار بتلك الأحكام.

ولطالما أكدنا أنه مادام الأشخاص من الروهينغيا النازحين قسرا قد اختاروا طوعا العودة إلى ولاية راخين وتوفرت لديهم الثقة في تهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم، فإن بنغلاديش ستتخذ جميع الترتيبات الممكنة لتيسير تلك العملية. وقد أوضح وفدي موقفنا بهذا الشأن بكل جلاء في الاجتماع الوزاري الذي عقد في الشهر الماضي بين الصين وبنغلاديش وميانمار في حضور الأمين العام ومبعوثه الخاص لميانمار.

ونذكر بأننا قد بادرنا بطلب دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيسير عملية التحقق من الهوية للسماح بالعودة، وأننا رحبنا بالتقارير الواردة عن مذكرة للتفاهم بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإعداد تقييم موضوعي للحالة على أرض الواقع في ولاية راخين. وشددنا أيضا على أن إزالة ما تبقى من مخيمات المشردين داخليا في ولاية راخين، والسماح لأولئك الذين تقطعت بهم السبل على طول الحدود بين بلدينا بالعودة دون خوف من الانتقام، يمكن أن يكون تدبيرا بالغ الأهمية لبناء الثقة.

ومن هذا المنطلق، قدمت رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، توصية من ثلاث نقاط على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في الشهر الماضي. أولا، على ميانمار أن تلغي القوانين والسياسات والممارسات التمييزية ضد أفراد طائفة الروهينغا ومعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري بطريقة حقيقية وفي الوقت المناسب. ثانيا، على ميانمار أن تهيئ بيئة مواتية من خلال بناء الثقة وضمان حماية جميع أفراد طائفة الروهنغيا وحقوقهم ومسار نحو الجنسية. وإذا دعت الحاجة، ينبغي لها إنشاء منطقة آمنة داخل ميانمار لحماية جميع المدنيين. ثالثا، يجب عليها منع ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد الروهينغا في ميانمار من خلال ضمان الخضوع للمساءلة وتحقيق العدالة، لا سيما في ضوء توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار التابعة لمجلس حقوق الإنسان. نعتقد أن هذا يشكل الحد الأدنى المطلوب لإيجاد حالة يمكن أن تعتبر مواتية لعودة الروهينغا المستدامة إلى ميانمار، وتظل المساءلة جزءا لا يتجزأ منها.

إن المعلومات القائمة على الأدلة والتحليل الدقيق للسياق اللذين تضمنهما تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/39/64) أكدا ما افترضناه منطقيا من الروايات المباشرة التي سمعناها من الروهينغيا المشردين قسرا في بنغلاديش. ليس لدى قيادتنا السياسية العليا شك في أن العنف والاضطهاد الذين تعرض لهما أبناء طائفة الروهينغيا أعمال ترقى إلى كونها من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. لقد تكلمت رئيسة وزرائنا بمسؤولية كاملة عندما وصفت الجرائم بأنها إبادة جماعية وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية وتطهير عرقي في بيانها أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (انظر A/72/PV.14) ودورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.11).

لقد قدمت بعثة تقصي الحقائق خدمة جليلة للتاريخ والبشرية من خلال تقديم روايات بتفصيل دقيق وتقديم تعليل موضوعي لاستنتاجاتها. وبالنظر لاعتماد التقرير على مصادر متعددة وأدلة موثوقة، فإننا نجد استنتاجاته مقنعة ولا لبس فيه – الجرائم ضد طائفة الروهينغيا في ولاية راخين ارتكبتها قوات أمن ميانمار ”بنية الإبادة الجماعية“، مع ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ولايات راخين وكاشين وشان.

لذلك تكتسب مسألة المساءلة أولية. لقد تم تحديد الجناة من بين كل المتورطين، بما في ذلك بعض الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن الأهمية بمكان إخضاعهم جميعا للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها ضد المدنيين الأبرياء. طالما جرد أبناء الروهينغيا من إنسانيتهم على يد سلطات ميانمار، لكن ليس لدرجة أن يتنصل المجتمع الدولي من مسؤوليته عن التماس العدالة لهم. ينبغي أن يظل النداء المدوي لرئيس بعثة تقصي الحقائق يتردد خارج الجدران الأربعة لهذه القاعة.

وبعد، نحن نعتقد أن كفالة العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم الوحشية هي المسؤولية الأساسية للدولة المعنية. قطعت دولة ميانمار مرارا التزامات في هذا الصدد وأصدرت تكليفا لآليات معينة نالت من ثقة المجتمع الدولي في أي جهود محلية موثوقة لكفالة المساءلة. ويتوقع أن تقدم لجنة التحقيق الحالية استنتاجاتها في غضون سنة، حتى وهي توفر ضمانات متواضعة للروهينغيا الذين يعيشون في جو من الإفلات من العقاب في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من أن كل التوقعات الناشئة تقول بعكس ذلك، إلا أننا سننتظر نشوء عملية قضائية مستقلة ونزيهة في ميانمار. وسنعتبر أن هذا لبنة أساسية لتوطيد الديمقراطية والمصالحة بين الطوائف في ميانمار. يتيح تقرير بعثة تقصي الحقائق مرآة تعكس صورة مجتمع ميانمار لأغراض إمعان التفكير ورأب التصدعات المنتشرة في نظامها الديمقراطي الهش. ينبغي للمراعاة النزيهة للتقرير أن تشجع على زيادة التماسك داخل المجتمع، شريطة وجود إرادة سياسية كافية تحقيق ذلك.

لقد تصرف مجلس حقوق الإنسان بشكل ملائم حيال تقرير بعثة تقصي الحقائق، واتخذ قرارا بشأن المرحلة الثانية، وأصدر تكليفا بإنشاء آلية تحقيق دائمة لاستقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية والانتهاكات للقانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١. سيكون لدى أية آلية للعدالة الجنائية، سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية، إمكانية للوصول إلى مجموعة الأدلة الموثوقة والشاملة لممارسة ولايتها القضائية. وفي حالة تكرار عرقلة سير العدالة على الصعيد المحلي، فإن المجتمع الدولي قد يضطر للنظر في الممارسات الجيدة في حالات مماثلة وغير ذلك من الوسائل الممكنة لتمهيد الطريق لتحقيق المساءلة.

وفي مواجهة هذه البراهين الساطعة على ارتكاب الجرائم على نحو ما قدمتها بعثة تقصي الحقائق، فإن على مجلس الأمن مسؤولية تاريخية أخرى عن القيام بما هو صائب. وبغية استباق احتمال تكرار هذه الجرائم في ميانمار وفي أماكن أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي، كخطوة أولى، الاعتبار الواجب لاحتمال اتخاذ قرار. إن إسناد البت في تقرير بعثة تقصي الحقائق للجمعية العامة فقط سيكون إهانة للضحايا.

وبالنظر للصدمات النفسية التي تعرض لها عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال الروهينغيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في إنشاء صندوق استئماني للضحايا، ريثما يصدر قرارا قضائيا بشأن الجبر أو التعويض. وبوصفنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، ستتعاون بنغلاديش مع المحكمة الجنائية الدولية عملا بولايتها القضائية بشأن الترحيل القسري للروهينغيا من ولاية راخين في ميانمار، بما في ذلك احتمال حرمانهم من الحق في العودة. كما سنواصل مد أيدينا إلى جيراننا في ميانمار في إطار سعينا المشترك من أجل مستقبل مستدام لشعبينا في إعمال الحقوق والكرامة.

إن قرار المجلس اليوم الاستماع إلى إحاطة من رئيس بعثة تقصي الحقائق عزز مرة أخرى وضع هذه القاعة بصفتها الملاذ الأخير في العالم للدفاع عن قضايا الإنسانية والعدالة. ونكرر دعوتنا المجلس إلى العمل بوصفه راع لأزمة الروهينغيا الإنسانية إلى حين التوصل إلى حل دائم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.